مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies

الطائفية والنظام الطائفي في سورية من البعث إلى الثورة

وحدة البحوث الاجتماعية
ماهر مسعود

25 حزيران / يونيو 2016

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسّسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقًا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصّصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعددٍ من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعدِّدة في إنجاز برامجه، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الموقع على الشبكة العنكبوتية: www.harmoon.org
البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الهاتف: 44885996 974+
الدوحة ـ قطر

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies

المحتويات

أولًا: مقدمة 2
ثانيًا: الطائفية خارج الطوائف 3
1- في مفهوم الطائفية 3
2- الطائفية والنظام الطائفي 5
3- سياسة الأقليات وسياسة الأكثرية 7
4- الطائفية والعلمانية 10
ثالثًا: التاريخ والوعي الطائفي في سورية 12
1- الدائرة المغلقة (الاحتلال والاستقلال) 12
2- العسكر، البعث، والطائفية 16
3- البعث والإسلاميون 23
4- في طائفية "سورية الأسد" 27
5- نهاية الأسد، بداية الأسد 29
رابعًا: الثورة السورية والتاريخ المستعاد 32
1- في هزلية التكرار الأسدي، ومأساته 32
2- الاستثناء السوري في سياق الربيع العربي 35
3- ثلاثة مظاهر استثنائية في الثورة السورية 38
أ- الإنكار المديد 39
ب- ثورة الأطفال 41
ج- إسلاميو الثورة 44
4- الخلاص السوري- عالم مغلق وتاريخ مفتوح 50
خامسًا: خاتمة 52

أولًا: مقدمة

بافتراض أن موضوع السياسة الأوّل والأمثل، في بلد متعدد قوميًّا ودينيًا ومذهبيًّا، هو تحويل السكان المختلفين -على هذه الأسس- إلى شعب واحد، وإلى مواطني دولة؛ فإنّ سياسة الحزب الواحد خلال نصف قرن، منها أربعون عامًا من الحكم الشخصي المطلق للأسد ووريثه، لم تفشل في صناعة الدولة كمقر عام وطني فحسب، بل وعززت الانقسامات الأهلية والطائفية كذلك، ونقلتها من بُعدها الاجتماعي والثقافي، القابل للتغير والتبدّل والتطوّر، إلى بُعدٍ سياسي قارّ ومفخّخ، ومحكوم بقابلية الانفجار، وكل ذلك في ظل كيان سياسي فتيّ، يقل عمره عن القرن، واستقلاله عن السبعين عامًا؛ الأمر الذي يحرمه من التقاليد السياسية العريقة، والتاريخ السياسي المستقل.

يتأسّس البحث على قاعدة: أنّ النظام السياسي في عهد الأسدين نظام طائفي بامتياز، إلا أنه ليس نظام طائفة بعينها في كل الأحوال؛ فقد تجلت طائفية هذا النظام من خلال تثبيته التمايز والامتيازات الطائفية، وإعادة إنتاج الوعي الذاتي الطائفي لدى جميع الطوائف، مع الاستفادة القصوى من علاقات الولاء والقرابة العائلية والعشائرية والطائفية في تثبيت الحكم "الطغموي" الفردي؛ وذلك كله ضمن سياسة "هوبزية" تستوعب "الميكافيلية"، وتتجاوزها نحو التعامل مع المجتمع السوري، ونخبه، كمجتمع من الذئاب التي يجب أن يبقى فيها "الأسد" هو الذئب الأكبر المسيطر، دون أن ينازعه سلطته المطلقة أحد.

سينطلق البحث من أنْ لا تفاضل أصليّ و"ماهوي" وقيَمي بين الطوائف، ومن أن التمايز والامتيازات الطائفية لا تعود إلى من يحكم، وإنما إلى الكيفية التي يحكم بها؛ مما يطرح للنقاش الاستراتيجيات الإسلامية الوسطية والسلفية والمتطرفة، وغيرها، في مقارعة النظام، ومقاربة التغيير السياسي المأمول، وباستخدام منهجيات متعددة، وفي ثلاثة محاور رئيسة، يتجه البحث -خلالها- من التأسيس النظري والمفهومي لمعنى الطائفية وأشكالها، نحو القراءة التاريخية لتعيّناتها السياسية في الكيان السوري الحديث، ثم يعاين في المحور الثالث الثورة السورية ، ويناقش إمكانية الخلاص السوري في عالم مغلق، وتاريخ مفتوح على الممكن والاحتمالات كافة.

ثانيًا: الطائفية خارج الطوائف

1- في مفهوم الطائفية

يحيل الانطباع العام، و"الحس المشترك" تجاه مصطلح الطائفية، إلى وجود مجتمع متعدد الطوائف والإثنيات، تنتج عنه بشكل "طبيعي" مشكلة طائفية، كما هو الحال في سورية، لكن النظر العقلي والتحديد المفهومي، إضافة إلى البحث التاريخي، يذهب أبعد من تلك الإحالة وذلك الانطباع العام؛ إذ يأخذنا نحو رؤية المشكلة الطائفية من خارج الطوائف ذاتها؛ فالتعدد الطائفي والإثني، في أي مجتمع كان، ليس مشكلة بحد ذاته، وإنما مظهرٌ من مظاهر التنوع الثقافي، والغنى الاجتماعي و"الإثنولوجي" الحميد من حيث المبدأ، ولكنه يصبح مشكلة عندما يحتكم إلى نظام سياسي "أوليغاركي" أو "طغموي"، يقلب التمايز الأهليّ والثقافي إلى امتيازات سياسية، تخدم بقاءه في السلطة حَكَمًا بين الطوائف، وحاكمًا عليها.

في كتابه "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، يعرّف "برهان غليون" الطائفية بأنها "الاستخدام السياسي للدين"[1]، ثم يضيف في سياق آخر: "الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار؛ حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها بعضًا، لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل في ما بينها."[2] وفي اشتغاله بالموضوع ذاته يعرّف "ياسين الحاج صالح" الطائفية بأنها "مركّب عمليات صراعيَّة متعددة الجوانب، تتكون فيها الطوائف كفاعلين سياسيين متنازعين بدرجات متفاوتة"[3]. أما "نيكولاس فان دام"، فيعرّف الطائفية -إجرائيًّا- في سياق بحثه حول "الصراع على السلطة في سورية" فيقول إنّها: "التصرّف أو التسبب في القيام بعمل، بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة"[4]. والملاحظ -في التعاريف السابقة- أنها تركّز على الطبيعة السياسية للطائفية، ودور الفعل السياسي في

---

[1] - برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى 1979، ص71.

[2] - المرجع ذاته، ص 74.

[3] - ياسين الحاج صالح: صناعة الطوائف، أو الطائفية كاستراتيجية سيطرة سياسية. مجلة الآداب،1 شباط/ فبراير 2007. المقال موجود في الرابط http://adabmag.com/sites/default/files/archive/topics/taifiya/yaseenhajjsaleh.pdf.

[4] - نيقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، الطبعة الإلكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية، كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص7.

تطييف المكونات الاجتماعية المتنوعة، دون الإشارة الصريحة إلى مصدر الفاعل السياسي، من حيث تعيّنه في سلطة نظام حكم يسعى لاحتكار النفوذ والهيمنة والثروة، ويجد دوامه وبقاءه في الارتكاز على الولاء الطائفي والعشائري، وحماية الانقسام الطائفي الموروث، والحيلولة دون تطوّره إلى اندماج وطنيّ. والفاعل السياسي المذكور إما أن يكون سلطة احتلال خارجي، كالاحتلال الفرنسي لسورية قبل منتصف القرن الماضي، أو "سلطة احتلال" داخلي، كما هو الأمر في نظام الأسدين؛ فمن غير وجود مثل هذين النوعين من احتلال السلطة، أو سلطة الاحتلال، لا وجود للطائفية، فالطائفية هي ما "يصنع" الطوائف بمعنى ما، وليس العكس؛ وهذا مبني على اعتبار أن مجرد وجود الطوائف لا يصنع الطائفية، بل إن مفتاح فهم الطائفية ليس الطوائف، وإنما هو نظام السلطة ذاته.

الطائفية -كما نراها إذن- هي الناتج المركّب من اجتماع التعدد الطائفي مع نظام تسلطي واستبدادي، في ظل دولة لم تحقق شرط الدولة/ الأمة بعد.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه فور سماع تلك الصيغة، هو: ألا يشكّل لبنان استثناء ينسف تلك القاعدة؟ ففي لبنان نزعة طائفية باقية عن سنوات الحرب الأهلية، وناتجة عن التعدد الطائفي، دون أن يكون نظام الحكم استبداديًّا!، والجواب هو: لا قطعًا؛ فلبنان لم يحقق شرط الدولة/ الأمة ، وما يعوّض عن نظام "الانتداب الداخلي" فيه أنظمة انتدابية خارجية عديدة، مثّلها الأوروبيون بشكل أساسي؛ ولا سيّما فرنسا ، ثم مثّلها الانتداب السوري لاحقًا؛ ليلتحق به النظام الإيراني في ما بعد، ويزرعا معًا أكبر مشكلة سياسية تواجه لبنان المعاصر -اليوم- وهي إيجاد حزب الله الطائفي العقائدي المسلّح، وعلى ذلك؛ فإن الحل اللبناني للمسألة الطائفية -عبر نظام المحاصصة الطائفية- يطرح نفسه كمشكلة لبنانية أكثر من كونه حلًّا، على الرغم من كون "الديمقراطية الطائفية" المعتمدة لبنانيًا، بكل هزالها وقابليتها الدائمة للانفجار، تظل النظام الأرقى عربيًّا (بالمعيار الديمقراطي مقاسًا فيحرية الرأي والفكر والتعبير السياسي والإعلامي) مقارنة بالأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في الدول العربية من المحيط إلى الخليج.

2- الطائفية والنظام الطائفي

تتولد الطائفية عن النظام الطائفي، لكن النظام الطائفي ليس نظام طائفة، ولا نظامأقليّة، وإنّما هو نظام القلّة. فإذا أخذنا النظام السوري مثالًا، بوصفه نظامًا طائفيًّا أنموذجيًّا، سنجد أنه ليس نظام الطائفة العلويّة ، على الرغم من اعتماده "العلوية السياسية"[5] كآلية حكم منذ عهد الأسد الأب؛ فمعظم أعدائه السياسيين (وليس خصومه) الذين تمت تصفيتهم منذ استلامه زمام الحكم (كما سنرى لاحقًا) كانوا من الطائفة العلوية ذاتها، فالطائفة العلوية كأيّ طائفة سورية أخرى، ليست أفضل أو أسوأ من غيرها بالمعنى الماهوي والنوعي للوصف، وليست كتلة مصمتة متجانسة ومشابهة لذاتها في كل وقت، كما أنها ليست "وحدة سياسية" في الأصل ، لكنها أُخذت رهينة لدى النظام الطائفي؛ ليحتمي بها ويدّعي حمايتها من طوائف أقلية وأكثرية أخرى في سورية جاهزة للانقضاض عليها و"تشليحها" السلطة، كما صور النظام ذلك سابقًا بشكل غير معلن، ويصوره اليوم علنًا بمشاركة بعض معارضيه؛ فأصبحت الطائفة العلوية تبدو "كوحدة سياسية" بين "وحدات سياسية" متصارعة هي الطوائف، والملاحظ منذ انطلاق الثورة السورية ضمّ "الكتلة العلوية" إلى كتلة أكبر هي "كتلة الأقليات"؛ ليتسنى للنظام تصوير نفسه على أنه "حامي الأقليات"، وتصوير الثورة على أنها صراع "الأقليات" مع "الأكثرية" السنيّة، وهو ما نجح فيه إلى حد مؤثر وكبير.

الطبيعة الطائفية لنظام الأسد، ووريثه من بعده، شكّلت ما ندعوه بـ"نظام القلّة العصبوية" ضمن الطائفة العَلوية ذاتها، فالمتمتع بامتيازات السلطة والثروة والنفوذ ليس الطائفة العلوية، بكلّيتها وشمولها، وإنما قلّة علويين من بين الأقلية العلوية التي لا يعيش أفرادها - جميعهم- شروطاً اقتصادية أو سياسية أفضل مما تعيشه بقية السوريين. وعلى هذا الأساس قلنا: إن النظام الطائفي ليس نظام طائفة، ونقول

[5] - حول هذا الموضوع انظر " صادق جلال العظم: نجاح "جنيف 2" مرهون بإنهاء العلوية السياسية على غرار الطائف اللبناني" حوار أجرته معه ريتا فرح، منشور على موقع كلنا شركاء على الرابط http://all4syria.info/Archive/100645.

أيضًا: لا يوجد نظام طائفي -على الإطلاق- يعمّ خيره أكثرية أبناء طائفته؛ فما بالك أن نتحدث عن خير عام ممكن أن يصيب أبناء البلد جميعًا بغض النظر عن انتمائهم الطائفي.

هناك فارق بين النظام الطائفي و"نظام الأقليّة"، فإذا كان نظام الأقلية الاجتماعية الثقافية والمذهبية نظامًا طائفيًّا بالضرورة ؛ فإنّ النظام الطائفي ذاته قد يكون نظام أكثرية اجتماعية ثقافية؛ ذلك عندما تمثله أقلية، أو "قلّة" من الأكثرية ذاتها، فإذا افترضنا أنّ إحدى الحركات الإسلامية التي تقاتل النظام اليوم "كالنصرة" أو "داعش" أو الأخوان المسلمين (قياسًا إلى تجربتهم القصيرة في حكم مصر)؛ وهؤلاء جميعًا من الأكثرية الثقافية السنيّة؛ إذا تسنى لإحدى تلك الحركات أن تحكم البلاد، لن تكون إلا نظامًا طائفيًا مقلوبًا عن نظام الأسد، بحكم احتكامها إلى المعيار الثقافي "الأكثري"؛ فتلك الحركات ليست سوى أقليات، أو "قلة" من الأكثرية السنيّة، ومن المتوقع أن أول المتضررين من حكمها -بحسب المعيار نفسه- هي الأكثرية السنية ذاتها. فإن لم يتم التفريق بين الأكثرية والأقلية الثقافية، والأكثرية والأقلية السياسية، وإن لم يحتكم نظام السلطة إلى الأكثرية السياسية وحدها؛ لن تتحول سورية، أو أي بلد من بلدان "الربيع العربي"، نحو الديمقراطية؛ علمًا بأنه من غير الممكن لأكثرية اجتماعية ثقافية؛ في مجتمع متعدد، أن تصبح أغلبية سياسية دون أن تنتهي إلى الديكتاتورية، ومن غير الممكن لأقلية اجتماعية ثقافية أن تصبح أغلبية سياسية دون أن تصبح طائفية، بينما من الممكن -جدًا- لأقلية سياسية أن تصبح أغلبية سياسية؛ نتيجة قابليتها للتحوّل ومنافاتها للاعتقاد، "فالأغلبية الدينية ثابتة وغير قابلة للتغيير، بينما الأغلبية السياسية في الأنظمة الحديثة ممكنة التغيير ما دامها لا تقوم على ثبات الاعتقاد."[6]

[6] - غليون، ص26.

3- سياسة الأقليات وسياسة الأكثرية[7]

المقصود بسياسة الأقليات السياسة الموجَّهة، صراحةً أو مراوغةً، نحو التلاعب بالتمايز الاجتماعي الثقافي الموروث، والعمل على تثبيت التمايز بين "الأكثرية" و"الأقليات" وإدامته، واعتبار العلاقة بينهما علاقة خصومة جبرية، وهو ما يقتضي "تحالف الأقليات"، أو "حمايتها" من الأكثرية وصون حقوقها؛ وليس المقصود بحقوق الأقليات، في سياق "سياسة الأقليات"، أن ينال المنحدرون منها الحقوق ذاتها التي ينالها المنحدرون من الأكثرية المفترضة، أي: تعميم مبدأ المواطنة والمساواة الحقوقية، وإنما المقصود ضمان أوضاع خاصة بالأقليات، ككتل أو كمجاميع. إنّ المساواة الحقوقية بين الأفراد لا تمر بمفهوم حقوق الأقليات، أو حماية الأقليات، وليست مما تتضمنه "سياسة الأقليات".

يعود ظهور سياسة الأقليات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، زمن "المسألة الشرقية" الذي تقاطعت فيه النزعات الامبراطورية الأوروبية مع عقيدة التقدم، ومع معارف استشراقية متحيّزة، يملؤها الشعور بالتفوق والحق الذاتي، مما أسس مناخًا ملائماً للقول: إن الأقليات في وضع خطر دومًا في المجال الإسلامي، وإن هذا (في عصر السلطنة العثمانية: فترة إنشاء الأحزاب) نتيجة خلط السياسة بالدين، وتاليًا التطابق المؤكد والدائم بين "الأكثرية السياسية" الحاكمة والأكثرية الثقافية السائدة.

كانت القوى الأوروبية -تلك- تبحث عن موطئ قدم في سلطنةٍ لم يكن توازن القوة ليتيح تقاسمها بين تلك القوى، لكنها في الوقت نفسه " تقاضمت" مقاطعات من السلطنة: في اليونان والبلقان وفي الجزائر، ثم مصر وتونس، وتقاسم مناطق النفوذ كان يساعد في تصفية الحسابات البينية بين "الضواري الإمبريالية" التي كانت ضارية في مواجهة بعضها بعضًا، فضلاً عن ضراوتها في مواجهة العالم غير الأوروبي.

---

[7] - سنعتمد في هذه الفقرة (بتصرف شديد) على بحث طويل لياسين الحاج صالح بعنوان "في نقد سياسة الأقليات". موجود على الرابط http://therepublicgs.net/2013/02/21/%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

ذلك يسوّغ لنا القول: إن سياسة الأقليات، على نحو ما دُشِّنت في المسألة الشرقية، ليست أمرًا منفصلًا عن السياسات الاستعمارية التي أفضت إلى الاحتلال الأوروبي لبلداننا، ومنه احتلالها سورية ولبنان بعد الحرب العالمية الأولى؛ إذ لا شيء غيريًّا ولا إنسانيًّا في تلك السياسة.

لكن "سياسة الأقليات" لم تنته مع نهاية الاستعمار، بل أُعيد استئنافها في عهد حافظ الأسد: فالعلاقة بين الجماعات السورية، والتفكير فيها، هو بقدر كبير نتاج أوضاع صنعتها نسخة الأسد من سياسة الأقليّات، واسمها تحالف الأقليّات، وليست الأكثرية السنية المهدِّدة وحدها نتاج لهذه السياسة، بل والأقليات المهدَّدة أيضًا. وهما -معًا- نتاج تكوين سياسي عمره عقود، موجَّه نحو حكم شخصي يدوم "إلى الأبد"، وللحيلولة دون ظهور متّحدين داخليين في وجه هذا الحكم؛ فسياسة الأقليات أداة مهمّة لحماية هذا التكوين، وضمان "إعادة إنتاجه". وما أسسته هذه السياسة ليس سوى مجتمعات مفخخة، استدرجت الخصومة و"الحرب" إلى مؤسساتها وثقافتها وسيكولوجية أفرادها وجماعاتها، وهو ما يصادق عليه بالفعل تاريخ سورية المعاصر في ظل نظام الأسد.

فافتراض أن مجتمعاتنا، بطبيعتها الثابتة التي لا تتغير، مكوّنة من أبعاض يمتنع أن تختلط وتتمازج، وأن العلاقة بينها صراعية، ومحصلتها صفرية، وأن مكسب قوم هو -حتماً- خسارة لقوم آخرين، لا يؤسس لأوطان قابلة للحياة. أما أن يكسب الطرفان معًا ويخسران معًا؛ فهذا خارج أفق "سياسة الأقليات"، خارجها بالقدر نفسه الذي تكون فيه الأطراف متغيرة، وأن تاريخنا، مثل تواريخ غيرنا، تاريخ اختلاط وتشكّل تمايز إضافي باستمرار، وأكثريات وأقليات جديدة، وأن أجدى نهج لحماية الأقليات، والجميع، هو الكفاح المشترك بين منحدرين من أصول مختلفة؛ من أجل المساواة، وأسوأ نهج ممكن هو عزل الأقليات عن غيرها عبر "سياسة الأقليات".

لكن مقابل سياسة الأقليات، التي لم تجلب -تاريخيًا- سوى الكوارث الوطنية لسورية، يتم الحديث، بعد المآلات المؤلمة والكارثية للثورة السورية، ولا سيّما وقعها على الأكثرية السنية تحديدًا؛ عن سياسة مواجِهة لسياسة الأقليات في الشكل والمضمون، وهو ما يمكن وصفه بـ"سياسة الأكثرية" التي يجري "تأصيلها"، عبر

ربطها بأصول عَقدية وتاريخية عريقة في الفكر الإسلامي، وخاصة في مفهوم "أهل الذمة" الذي أدرج مجموعات غير مسلمة في "دار الإسلام"، لكنه خفض مرتبتها؛ لتكون أدنى من المسلمين. وبقدر ما يستعيد الإسلاميون المعاصرون خلاصات التاريخ الإسلامي، ويمزجون بين هذه الخلاصات التي يطلقون عليها اسم "الشريعة"، وبين مواجهة "سياسة الأقليات" بـ "سياسة الأكثرية"؛ فإنهم يثيرون مخاوف مفهومة لدى "الأقليات الإسلامية" أو غير الإسلامية، وكذلك لدى مسلمين سُنّة غير نمطيين كثر، فالإسلاميون، وهم تيار نافذ في أوساط المسلمين السُنّة، ليسوا ممن يُطمَأن إليهم بخصوص معالجة هذه المخاوف، بعضهم مُتفضِّل في أحسن الأحوال (الإخوان)، وبعضهم عدائي (السلفيون والسلفيون الجهاديون)؛ وهو ما يوجب -من حيث المبدأ- وضع مواجهة سياسة الأقليات في سياق يشمل مواجهة هذا الضرب من سياسة الأكثرية، وبالعكس، من شأن سياسة الأكثرية هذه أن تضفي -بمفعول راجع- شرعية كاملة على سياسة الأقليات، وتُزكّي إقامة النظام العام على التحاصصّ الطائفي.

وسياسة الأكثرية -هذه- احتمال وارد، بالنظر إلى وجود مشكلة أكثرية في سورية، يلتقي فيها اغتراب سياسي بـ"استلاب" ثقافي، وشعور عميق، ومتعدد الطبقات، بالاضطهاد والنقص، من نوع ما تشعر به -عادة- الأقليات، ولكن إذا كانت مشكلة الأقليات من أخطر ثمار سياسة الأكثرية السنية المحتملة، فإنّ أولى هذه الثمار تهميش السني اللانمطي، عبر افتراض أن السني النمطي، أو القويم، مسلم مؤمن متديّن محافظ اجتماعيًّا وإسلامي سياسيًّا، قريب من الإخوان أو السلفيين. في واقع الأمر لا يشكل هذا السني النمطي المزعوم غير أقلية في المجموع السنّي السوري، وغير السوري، (لا نستطيع تقدير النسبة، نظراً لأنها متغيرة تاريخياً بين صعود وهبوط)، لكن النظر إلى تنوع بيئة الإسلام السني السوري يسوّغ -بقدر كاف- التشكّك في أن يكون المسلمون النمطيون السنّة أقلية ضمن السُنّة، وأقلية أكثر ضمن عموم السوريين.

وما نريده أن سياسة الإسلاميين تندرج في "سياسة الأقليات" التي نتكلم عنها، أكثر من كونها ضمن أي "سياسة أكثرية". ليس هناك سياسة أكثرية ممكنة على أساس سني أو إسلامي، أو بعبارة أخرى، "الدولة الإسلامية" ليست قطيعة مع النظام الطائفي، بل هي مجرد صيغة أخرى له.

4- الطائفية والعلمانية

تجلّت الطائفية طوال عهد "الأسدين" في هيئة نظام "علماني"، فكيف يكون النظام العلماني طائفياً؟ أو كيف يكون النظام الطائفي علمانياً؟!

يحدث ذلك عندما يتم تحويل العلمانية إلى عقيدة شكلية، مفرغة من محتواها التحرري الذي ارتبط بصعودها في العالم، ويتم تجييرها لأهداف سياسية، تصبّ في مصلحة دولة "الاستبداد العلماني" التي مثّلها نظام البعث في سورية، فحزب البعث الذي ارتبط صعوده بصعود أفكار التقدّم والتحرر و"العلمانية" في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، تحول إلى حزب مفرّغ من محتواه التحرري، وأداة ضاربة واستبعادية في دولة الاستبداد، وذلك عندما أصبح "الحزب القائد للدولة والمجتمع"؛ حيث بات عقيدة مقدسة أرضية، يضاهي في تطرفه العلماني عقائد أصولية إسلامية متطرفة، تقصي التنوّعات الإسلامية الأخرى جميعها خارج الإسلام. وإن كانت دولة البعث دولة علمانية، أو "آخر معاقل العلمانية"[8] كما أسماها الأسد/ الابن، فإنّ علمانيتها لم تعن يومًا حياد الدولة الايجابي تجاه مكوناتها الدينية والإثنية والمذهبية، بل إن مؤسسات الدولة، المدنية والعسكرية والأمنية والسياسية، كانت تعج بطائفية مغلفة بالمعتقد العلماني البعثي، وإن بدت تلك العلمانية "متسامحة مع الأديان وضامنة لحرية الاعتقاد الديني؛ فلأنها ليست مهددة أبدًا على هذا الصعيد، ولكنها على صعيد حرية الاعتقاد الحقيقي، حرية الرأي والصحافة والتنظيم السياسي، تبدو أكثر من أي دولة دينية تعصبًا للفكرة التي يتبناها جلاوزتها."[9]

لذلك كلّه؛ "لا تبدو الدولة العلمانية في العالم الثالث دولة مساواة بين الأديان، إلا لأنها تغطي- بهذه المساواة الشكلية التي لم تعد تلعب أي دور سياسي في تحديد مكانة الجماعات والأفراد اجتماعيًّا- اللامساواة الحقيقية بين الطبقات، والاحتكار المطلق لحرية الرأي والتعبير والتنظيم، أي المساواة الفعّالة في المجتمع الحديث، وما يترتب عليها من نتائج سياسية مباشرة، وهكذا، تبدو العلمانية ، التي تعاني من تثبيت مرضي

[8] انظر تصريح الأسد حول هذا الموضوع على الرابط - http://www.levantnews.com/archives/19989.

[9] - غليون، ص11.

لمسألة الصراع بين الدين والدولة الموروثة عن القرون الوسطى الأوروبية، أيديولوجية تبرير ضرب حرية الاعتقاد الأساسية، ووسيلة للتغطية على انعدام هذه الحرية في الواقع والممارسة. وبقدر ما كانت الاعتقادية العلمانية الأوروبية وسيلة لتحرير العقل، وفرض حرية التعبير، بقدر ما جاءت العلمانية العربية لتنقذ الاستبداد العصري، ولتقدم لمصادرة حرية الرأي والتعبير الاجتماعي والطبقي غطاء شرعيًّا من المساواة الشكلية بين الطوائف؛ لذلك بقيت عقيدة مستلبة تجاه الدولة، مأخوذة بتقديس السلطة والقوة."[10] ولكن عقيدة البعث العلمانية لم تتوقف عند حدود الاستلاب للدولة المستبدة، بل أدّت دورًا طائفيًّا مميزًا في سورية، لم يتوقف خلال نصف قرن من حكم سورية بعثيًّا؛ فاختزال العلمانية بفصل الدين عن الدولة أيديولوجيا مناسبة للأقليات (حيث الانتشار الأوسع للبعث)، على اعتبار أن المقصود بالدين -في هذا السياق- دين الأكثرية المسلمة السنيّة، ولذلك لا تخسر الأقليات شيئًا بهذا النوع من العلمانية، بل إن هذا الشكل الأيديولوجي دعا الأكثرية إلى نبذ العلمانية التي تعرّف نفسها بذلك النحو، وتوجّه نخبتها نحو المطالبة بالديمقراطية على نحو أيديولوجي معكوس، أي بعد اختزالها بصندوق الاقتراع، بحيث تكون نتائج الديمقراطية مضمونة لمصلحة الأكثرية المعرَّفة دينيًّا وثقافيًّا ضمن هذا السياق.

بهذا الوعي الاختزالي المتبادل تخسر العلمانية، وتخسر الديمقراطية، ولا تربح الطوائف سوى زيادة التقوقع على ذاتها، وإعادة إنتاج الوعي الذاتي الطائفي، فلا "تدخل العلمانية هنا كمذهب سياسي يدعم نظامًا حرًّا، بل تظهر كبديل ثقافي للذات الدينية، أي مجرد نفي للذات القومية. وهذا ما يمكّن الإسلام المُستعاد من أن يدخل الحلبة السياسية العصرية كمقاتل من أجل الديمقراطية والمساواة الغائبتين عن الدولة العلمانية، واللتين تصطدمان مباشرة، مع الأسف، بالنزعة الاستبعادية الحصرية التي ينطوي عليها كل دين، وهذا ما يزيد الوضع تعقيدًا. إنّ ميل الأقليات لدعم دولة علمانية يلتقي مع رغبة النخبة في إبعاد الجمهور عن السياسة والسلطة؛ وهو لا يتناقض مع محافظتها على هويتها الدينية أو القومية ولكنه يظهر كضامن لهما. بينما تشعر الأغلبية أنها فقدت الكثير".[11]

---

[10] - المرجع ذاته، ص12.

[11] - غليون، ص13.

إن الوجه الطائفي للعلمانية، على النحو المذكور آنفًا، لا يفعل أكثر من رفع الفوارق والاختلاف بين الطوائف إلى درجة الإطلاق، وتقليص التشابه بينها في التركيب الداخلي إلى الدرجة صفر، مع أن المفعول الرجعي لهذا النزوع الطائفي يغدو عقبة كبرى أمام الاندماج الاجتماعي السياسي، القادر وحده على صناعة "الشعب" كمقولة سياسية، وتكوين الدولة/ الأمة، كدولة لجميع مواطنيها، والتي ستكون بالمحصلة دولة محايدة علمانية.

ثالثًا: التاريخ والوعي الطائفي في سورية

1- الدائرة المغلقة (الاحتلال والاستقلال)

ولد الكيان السياسي السوري، أول مرة، في التاريخ الحديث، عام 1918، مع دخول الملك فيصل إلى دمشق ورفع العلم العربي مكان علم الدولة العثمانية في ساحة المرجة بدمشق، ولكن على الرغم من أن حكم فيصل لم يكن أكثر من وقت مستقطع بين شوطين: عثماني وفرنسي، و أنه لم يستمر لأزيد من عامين منتهيًا بدخول القوات الفرنسية، بعد معركة ميسلون 24 تموز/ يوليو 1920، إلى دمشق؛ فإنّ الكيان السوري لم يكن شبيهًا بما نعرفه اليوم عن سورية القائمة؛ إذ كان يؤمل للحكم الملكي الفيصلي أن يمتد من جبال طوروس إلى بحر العرب، ومن المتوسط الشرقي إلى الخليج، لكن ما حدث كان العكس؛ ذلك أنّ معاهدة سايكس-بيكو كانت قد دخلت حيز التنفيذ؛ فـ "اقتطع منه أولًا، دولة لبنان الكبير في 31 آب/ أغسطس 1920، ثم جُزئ الباقي إلى دويلات: دولة دمشق، ودولة حلب، وحكومة العلويين المستقلة، وحكومة جبل الدروز. وجُعل لواء اسكندرون يتمتع باستقلال إداري ومالي خاص."[12] ومن المعروف أن فرنسا قدمت لواء اسكندورن لتركيا عام 1938؛ لضمان دخولها إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ثم تخلّى الأسد/ الأب عنه نهائيًّا عام 1998، بعد أن هددت تركيا بمهاجمة نظامه الداعم لحزب

[12] - هاشم عثمان: الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى تشرين الأول/ أكتوبر 2001. ص25، كتاب نسخة إلكترونية.

العمال الكردستاني، حيث كان يأوي زعيمه عبد الله أوجلان، قبل طرده و"تسليمه" للسلطات التركية؛ لتدخل علاقات البلدين -بعدها- في حالة ربيع وردي، لم يعكره سوى اندلاع الثورة السورية في العام 2011، وتداعياتها التي لم تنته بعد.

التركيب الطائفي والإثني لسورية لم يكن عائقًا أمام وحدة "الشعب" السوري في مواجهة الاحتلال الفرنسي، كما تجلى في "الثورة السورية الكبرى" التي قادها سلطان باشا الأطرش عام 1925؛ بحيث لم تكن أقلوية قائد الثورة (درزيته) حائلًا دون إعلانه "قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام"،[13] أو "مبايعته" من قبل قادة الثوار في المناطق السورية كافة، و لم تكن الثورة لتغدو "عروس" الثورات الوطنية في التاريخ السوري الحديث برمته، لولا تحالف الفئات الوسطى الوطنية معها؛ فتحولت من حادثة "أدهم خنجر" إلى ثورة وطنية كبرى، انخرط فيها مسيحيون ومسلمون، بدْو وريفيون وحضر، دمشقيون وحمويون وأبناء جبل وعشائر، قطاع طرق ولصوص، وسياسيون ينبضون بالقيم الوطنية والتحررية العليا.[14] وقد كان على رأسهم "عبد الرحمن الشهبندر" زعيم حزب الشعب الدمشقي آنذاك.

إن الوعي الطائفي لم يتجاوز بعده الثقافي والاجتماعي الذاتي في تلك المرحلة، كونه وعيًا متمركزًا حول ذاته أهليًّا، وغير مُسيّس أو خاضع للتمايز السياسي للطوائف، وهذا الوعي نفسه لم يكن عائقًا أمام انتخاب فارس الخوري رئيسًا للمجلس النيابي السوري عام 1936، أو توليه منصب رئاسة مجلس الوزراء السوري ووزيرًا للمعارف والداخلية، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1944، وأعاد تشكيل وزارته ثلاث مرات في ظل تولي شكري القوتلي رئاسة الجمهورية السورية.[15]

---

[13] - حول قيادة سلطان باشا للثورة السورية، انظر الرابط http://www.ormanland.com/caoaiica-aa-aac/caeane-caoanie-casseni-oyie-acoue-aa-ecnii-caaae-cauneie-aaai-uaaiceac-cauossnie-sscae-ao%DEco-caeacn-oca.html.

[14] - محمد جمال باروت: العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، الطبعة الأولى، بيروت، آذار/ مارس 2012، ص304.

[15] - حول الجمهورية السورية في عهد شكري القوتلي وفارس الخوري انظر الرابط، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D8%B1%D9%8A .

أصبحت سورية جمهورية وهي تحت الاحتلال الفرنسي، ولأنّ فرنسا ذاتها جمهورية، تميل إلى نسخ نفسها، أو مظهرها الخارجي، حيث حكمت؛ فقد كان هذا عاملًا محددًا لتشكل الجمهورية في سورية بعد أن تشكلت كيانًا ملكيًّا في عهد فيصل القصير زمنيًّا؛ فاستقر الرأي في أوساط نخب الاستقلال، المنحدرة من طبقة أعيان المدن التقليدية عامّة؛ على أن يكون النظام السياسي جمهوريًّا وديمقراطيًّا تمثيليًّا، علمًا بأن المبدأ الجمهوري الذي يحيل إلى عالم الشعب والمواطنين والعلاقات السياسية، لا عالم الهويات والقرابة الثقافية، بقي ضعيفًا وغير معمم في الثقافة السياسية؛ نتيجة غياب تيار فكري وسياسي واسع، يتمحور تفكيره حول مبادئ المواطنة الفاعلة وسيادة الشعب والحرية والمساواة.[16]

عندما نالت سورية استقلالها عام 1946 كانت دولة في كثير من النواحي، دون أن تكون أمة، وكانت كيانًا سياسيًّا دون أن تكون مجتمعًا سياسيًّا،[17] ولكن بتأثير التعليم والجيش والصحافة والأحزاب السياسية، ونشوء مجال اقتصادي موحد؛ كان يتشكّل شعب سوري، متميز -بدرجات متفاوتة- عن روابطه العضوية: العشيرة والمحلّة والجماعة الدينية. وكان هذا الميل هو الغالب في العشرية الأولى للاستقلال، واستمرّ متفاوتًا حتى سبعينيات القرن العشرين، حيث تعرض لنكسة كبيرة على يدي حافظ الأسد.

لم تمضِ ثلاث سنوات على استقلالها حتى دخلت سورية زمن الانقلابات العسكرية؛ وهو مؤشر تداعي هيمنة طبقة الأعيان، وتداعي الوجه المدني للنخب الحاكمة والنظام "الجمهوري"، والذي سيكتمل على دفعتين في السنوات اللاحقة: عند قيام الوحدة السورية- المصرية في شباط/ فبراير 1958، ثم في الانقلاب البعثي في آذار/ مارس 1963. وخلال العقدين التاليين لأول انقلاب عسكري كان تاريخ سورية تاريخ صراعات سياسية، وانقلابات عسكرية، واستقطابات أيديولوجية حادة، وتجاذبات دولية وإقليمية على البلد الفتي، وفي الخلفية تبدلات متسارعة في الجيولوجيا الاجتماعية في ظل بيئة سياسية محلية ودولية جديدة تمامًا، دون توفر أطر مؤسسية أو فكرية مرنة لاستيعابها، بل رافقها تطور استعدادت استبعادية في الداخل

---

[16] - ياسين الحاج صالح: من المملكة الأسدية إلى الجمهورية الثالثة، مجلة كلمن الفصلية الثقافية، عدد 4، خريف 2011. متاحة على الرابط http://www.kalamon.org/articles-details-100#axzz2ffd2qezf .

[17] - فان دام، ص22.

السوري، بوجود مناخات سياسية وفكرية دولية مشجعة للاستبعاد، لكن منسوب الاستبعاد ارتفع إلى مرتبة نظام سياسي في عام 1963، واستقر و"تمأسس" عام 1970. حيث وقعت البلاد تحت الوطأة الثقيلة لنظام جعل من ديمومته أولوية وطنية عليا.[18]

كان ظهور فكرة القومية والتغيير الاجتماعي المستمر قد ساعد على إضعاف الروابط الطائفية والإقليمية والعشائرية، منذ فجر الاستقلال خاصة؛ فنجد -على سبيل المثال- أن تحسن سبل الاتصال والانتقال قد بدد عزلة مجتمعات بعينها. أما التحديث والتصنيع؛ فقد مكنا من اختلاط أعضاء المجتمعات المختلفة بصورة أكبر وأشد من ذي قبل، ونجد الانتشار الواسع للتعليم، منذ عهد الاستقلال وتوحيده على المستوى الوطني، قد تسببا في كبت العقليات الانصرافية الطائفية والإقليمية وغيرها. أضف إلى ذلك أن التمدن قد أدى إلى إضعاف الروابط الأسرية. و"على الرغم من عدم المبالاة تجاه الدين، إلا أن أهمية المجتمع الديني كوحدة سياسية اجتماعية قد استمرت، فتكاثرت أعداد المنظمات والأندية والجماعات اللاسياسية من خلال القنوات الاجتماعية التقليدية للمجتمع الديني".[19] ولكن ما كان يتطور "طبيعيًّا" على صعيد الوعي الثقافي والاجتماعي والأهلي، كان يتقهقر على صعيد الوعي السياسي، حيث يقول مايكل هـ. فان دوزن: "لقد أظهر نمو الوعي السياسي الولاء فوق الوطني (أي: القومي العربي) والولاء تحت الوطني (أي: الإقليمي)؛ وذلك على حساب الالتزام بالدولة الوطنية ككل. إن الاقتطاعات العديدة من سورية، منذ بداية هذا القرن، قد وقفت حائلًا دون نمو أي ولاء متلاحم، أو محدد، للدولة السورية كوطن، وما زالت تأثيرات هذه التغييرات الحدودية على التكامل الوطني واضحة حتى الآن؛ فمن ناحية نجد أنه يتم مراعاة هذه الحدود، من الناحية الفنية فحسب، وأن الهوية العربية أقوى بكثير من الهوية السورية، ومن ناحية أخرى، نجد أن عدم وجود ولاء معتدل قد أدى إلى توجيه الصراعات السياسية المحلية إلى الساحة السياسية الوطنية، والتي بالفعل قد سيطرت على السياسة الوطنية."[20]

---

[18] - ياسين الحاج صالح، ذاته، لا يوجد ترقيم للصفحات في المصدر.

[19] - فان دام، ص24

[20] - مقتبس من كتاب فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، ص22

2- العسكر، البعث، والطائفية

لم يُقيَّض للحقبة الفيصلية الاستمرار لأكثر من عامين ، (من 1918إلى 1920)؛ لتدخل سورية -بعدها- عهد الانتداب الفرنسي، ولم يتسنَّ لحقبة الاستقلال عن الفرنسيين أن تستمر أكثر من سنتين أيضًا، (من 1946إلى 1948)؛ لتدخل سورية، والمنطقة العربية معها، في مرحلة جديدة، كانت تداعياتها أخطر من تداعيات سايكس/ بيكو ذاتها، تمثلت بنكبة فلسطين وإعلان دولة إسرائيل، وإذا كان أثر النكبة على فلسطين والشعب الفلسطيني مباشرًا، فإنّ أثره على المنطقة برمتها كان غير مباشر، ما زلنا -إلى اليوم- ندفع أثمانه الباهظة بطريقة أو بأخرى؛ ففي سورية تراجعت النخب السياسية المدنية لصالح تقدم العسكر عامًا تلو الآخر، وشاعت ثقافة شعبية ترى في العسكر مخلّصين، وساد وعي زائف بالقوة المفترضة للعسكر، تعويضًا عن الإحساس المكثّف بهدر الكرامة جرّاء فقدان فلسطين، وقد انعكس ذلك في الانقلابات العسكرية التي تلت عام النكبة. ومن الملاحظات التي يغفلها المؤرخون -عادة- هي أن تقدم العسكر إلى واجهة الحياة السياسية، في غياب مفهوم الشعب بمعناه السياسي، وعدم تشكُّل دولة أمة، لم تتحقق حتى يومنا هذا، جعل العسكر يتجهون؛ بوعي منهم أو دون وعي، نحو الولاء العشائري والمناطقي والطائفي، حتى لو كانت شعاراتهم، أو "آمالهم الصادقة"، متجهة نحو بناء الدولة أو سيادة الوطن؛ فالطبيعة العسكرية مضادة للاعتراف بالاختلاف، ومحكومة بفرض الطاعة عن طريق القوة الفجّة والولاء المطلق، ولا يمكن أن يتحقق هذا النوع من الولاء في ظل غياب "الدولة الأمة" من غير الاعتماد على القرابة الأهلية والطائفية، والمتتبع لحكم الجنرالات ،في سورية منذ استقلالها، لن يجد خروجًا واضحًا عن هذه "المبادئ" إطلاقًا.

لقد ساهم العديد من العوامل السياسية التاريخية والاجتماعية الاقتصادية في إيجاد تمثيل قوي لأعضاء الأقليات في القوات المسلحة السورية، قبل استيلاء الضباط البعثيين على السلطة عام 1963؛ ويرجع تاريخ أحد تلك العوامل إلى وقت كانت فيه سورية تحت الانتداب الفرنسي، وكان الفرنسيون قد فضلوا تجنيد مختلف الأقليات الدينية والعرقية، كالدروز والإسماعيليين والمسيحيين والأكراد والشراكسة فيما يسمى بـ"القوات الخاصة للشرق الأدنى"، والتي تطورت -فيما بعد- لتصبح "القوات المسلحة السورية واللبنانية"، لكنهم -في الوقت نفسه- لم يضمّوا إلى تلك القوات الأغلبية السورية من العرب السُنّة ؛ مما يفصح عن

سياسة "فرِّق تَسُد" الاستعمارية، والتي كانت تهدف إلى منعهم من الوصول إلى مكانة قوية، تجعلهم يشكلون خطرًا على وضع الإدارة المركزية. إن سياسة التجنيد الفرنسية اتبعت تقليدًا رسمته القوى الاستعمارية في العديد من الدول التابعة لها، إذ تجنّد –في البداية- عاملين، ثم ضباطًا من بين المجموعات العشائرية النائية عن العاصمة المركزية، ومن مجموعات الأقليات، وخاصة المجموعات ذات التطلعات المحدودة نحو الاستقلال، وعادة ما كانت تنحدر تلك المجموعات من المناطق الأقل تطورًا من الناحية الاقتصادية؛ لذلك، فقد جذبتهم الفرص المتاحة لهم داخل الجيش.[21]

بَيد أن فرنسا المحكومة بتصورات الاستشراق، ووريثة "المسألة الشرقية"، حافظت على بقاء الحكم بيد الأكثرية الثقافية (السنّة)، كونه من الطبيعي ألا تهتم دولة محتلة ببناء أكثرية سياسية، ومجتمع سياسي يقود للاندماج الوطني، بل إن اهتمامها الأول كان قد انصبَّ في الحفاظ على الطابع "الفسيفسائي" لمجمعاتنا، ونقل الوضع الاجتماعي إلى حيز الوضع السياسي؛ ليسهل عليها تطبيق سياسة "فرق تسد" المعروفة.

في المرحلة التي تلت الاستقلال أصبح الجيش قوة فاعلة على الساحة السياسية السورية، ولا سيّما بعد نكبة فلسطين، إذ قدَّم العسكر أنفسهم على أنهم الجهة التي يناط بها استعادة الحقوق والتحرير، ومن الطبيعي ؛ أن يصبح قادة الجيش السنة قادة للبلاد، تبعاً للاتفاق الضمني بين الطوائف والعرف المكتسب من عهد الاحتلال، وهو ما حصل خلال الانقلابات العسكرية التي تلت الاستقلال مباشرة، ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن قادة الانقلابات: (حسني الزعيم، سامي الحناوي، أديب الشيشكلي) التي شهدتها سورية في تلك المرحلة هم "سُنّة"، وكذلك قادة الانقلاب على الوحدة مع مصر عام 1961، حيث كان بقيادة الضابط الدمشقي عبد الكريم النحلاوي.

كانت "ثورية" الجيش العمليّة بحاجة دائمة إلى "نظريَّة ثوريَّة" تتكئ عليها، وهذا هو الدور الذي لعبه حزب البعث منذ انقلابه الأول عام 1963، لكن حزب البعث، ومنذ تشكيله عام 1947، لم يلقَ ترحيبًا من

[21]- فان دام، ص51.

المدينيين بالمعنى الطبقي، والسنّة بالمعنى الطائفي؛ لذا انتشر في المناطق الريفية طبقيًّا، وبين الأقليات الإثنية والمذهبية طائفيًّا؛ فالقومية العربية التي كانت أحد أهداف الحزب لم تعن جديدًا مهمًّا للسنة العرب؛ حيث لم يتشكّل في وعيهم، أو لاوعيهم، فارق كبير بين العروبة والإسلام، على عكس الأقليات، ممثلة بنخبها، التي عنت لها القومية، كما طرحها الحزب، المساواة السياسية والحقوقية والاقتصادية مع الأكثرية في الدولة القومية،، لكن التناقضات المتوارية خلف الشعارات ما لبثت أن ظهرت فور انقلاب البعث على حكومة الانفصال؛ ففي صراعه على السلطة، والانفراد بها منذ عام 1963، تميز حزب البعث بالمرونة في اعتماد عصبيات تتلاءم مع كل محطة من محطات هذا الصراع، والتي كانت دوائرها تضيق شيئًا فشيئًا، فمن الاعتماد على "العصبية" القومية عندما تحالف مع الناصريين في مواجهة الانفصاليين، إلى الاعتماد على "العصبية البعثية" من أجل تصفية حلفاء الأمس: الناصريين والوحدويين المستقلين؛ الذين حاولوا استعادة حضورهم ودورهم في 18 تموز/ يوليو 1963 عبر انقلاب فاشل بقيادة الضابط الناصري جاسم علوان[22]، ثم الاعتماد -بعد ذلك- على صلات القرابة الطائفية والمناطقية، ولا سيّما حين انتقلت دائرة الصراع إلى قلب البعث ذاته؛ لتصل إلى الاعتماد على الأهل والدائرة الضيقة من أهل الثقة، إثر الخلاف الذي نشأ بين صلاح جديد وحافظ الأسد، وسيستمر هذا الأمر بدرجات متفاوتة بعد حسم الخلاف لصالح الأسد، والذي كان أول رئيس من أصول علوية يحكم سورية، ليصل إلى ذروته إبان المواجهات بين السلطة والأخوان المسلمين في ثمانينيات القرن المنصرم؛ حيث سيضطر الأسد بعد انتهائها إلى التخلص من أخيه رفعت؛ أكبر مساندية في مواجهة الأخوان ومنفّذ مجزرة سجن تدمر؛ فيستبعد -هذا الأخير- خارج البلاد بعد تحميله أموال البنك المركزي، وتنتهي الأمور بحكم سلالي مطلق، يعود للرئيس وأولاده دون غيرهم.

كما أن المتتبع للبنية الإبستمولوجية المغلقة للبعث، منذ استيلائه على السلطة، سيجد أن الطرق الإجبارية التي سار عبرها، بقوة دفع منفصلة عن النوايا، قد انتهت بتصفية طائفية ومناطقية مرتبطة باحتكار السلطة ومراكز القوة، دون أن يكون أعضاء طائفة معينة أقل طائفية، أو أكثر "وطنية"، من الطوائف الأخرى، بالمعنى المطلق للعبارة، فالصراع على السلطة في سورية لم يكن له دين سوى السلطة ذاتها، وهذا

[22]- فان دام، ص61.

الدرس هو الدرس الذي حفظه عن ظهر قلب، ثم قام بتنفيذه حرفيًّا، حافظ الأسد خلال الفترة الطويلة لحكمه.

ذكرنا أنه بعد تصفية المنافسين من خارج الحزب، بدأت التصفيات داخل الحزب ذاته، على أسس طائفية ومناطقية وعشائرية مختلفة، وطفَت التناقضات العسكرية والمدنية بين يمين الحزب، ممثّلًا بميشيل عفلق وصلاح البيطار والضابط محمد عمران، ويساره بقيادة نور الدين الأتاسي، ويوسف زعيّن، والضابط صلاح جديد؛ "وقد جرّ زعماء الحزب المدنيون الأعضاء العسكريين في هذه الصراعات؛ فاستعانت القيادة القومية بمحمد عمران وأمين الحافظ وحسين ملحم ومصطفى الحاج، واستعانت القيادة القطرية بصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وحافظ أسد وسليم حاطوم وحمد عبيد، وجميعهم من أعضاء اللجنة العسكري للحزب."[23] واللجنة العسكرية للحزب كانت قد تشكلت -بداية- من خمسة ضباط: (ثلاثة علويون: حافظ الأسد، صلاح جديد، ومحمد عمران، وإثنان إسماعيليان: عبد الكريم الجندي وأحمد المير)، وهؤلاء جميعًا كانوا في مصر عام 1959، ثم توسّعت اللجنة -في ما بعد- لتؤلَّف من خمسة عشر ضابطًا: (ستة ضباط سنّة وخمسة علويون ودرزيّان وإسماعيليان).[24] وقد بقي معظم ضباط اللجنة -هؤلاء- بعيدين عن أي دور سياسي أثناء الوحدة، إلا أن دورهم أصبح رئيسًا في الانقلاب على حكم الانفصال، الذي أعاد السلطة إلى الدمشقيين وأعيان المدن ممن همّشهم عبد الناصر أثناء الوحدة.

شكّل انقلاب البعث العسكري تهديدًا مزدوجًا لمصالح النخب المدينية، صاحبة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد المحافظة؛ فإضافة إلى أن من قام به ضباط وحدويون ينتمون إلى تيارات عروبية اشتراكية (ناصرية وبعثية)، فإنه يفتح -كذلك- إمكانية عودة الوحدة مع مصر، وما يعنيه ذلك من تهميش جديد للمدن السورية، وخصوصًا دمشق؛ لذلك كانت أحد ردود الفعل على انقلاب البعث القول بأنه

[23] - بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سوريا (1918- 2000)، دراسة نقدية، دار الجابية، ط1 2008،(نسخة الكترونية) ص353.

[24] - فان دام، ص59.

انقلاب طائفي، قوامه علويون ودروز وإسماعيليون (عدس)، على الرغم من حضور الضباط السنة من التيارين: البعثي والناصري في الانقلاب.

أما على الصعيد السياسي، فقد تبنى البعث سياسة تهدف إلى ترسيخ حكم الحزب الواحد، وإلغاء جميع الأحزاب الوطنية التقليدية، وتحقيق دمج كامل بين مؤسسات الحكم المدني والجيش، وتم تنفيذ هذه السياسة من خلال قالب إيديولوجي، يرتكز على مبدأ "الجيش العقائدي"، وترسيخ البعث كحزب "قائد للدولة والمجتمع".

ونتيجة لهذه المتغيرات التي طرأت على العلاقات بين الحكم المدني والجيش؛ فقد تغيرت مراكز القوى في المشهد السياسي؛ فلم يعد لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان تلك الأهمية السياسية، بل انتقل النفوذ الفعلي إلى الأجهزة الحزبية التي تمتعت بصلاحيات أوسع من المؤسسات الدستورية، ومن أهمها: مجلس قيادة الثورة، والقيادة القومية، والقيادة القطرية، واللجنة العسكرية، ورئاسة الأركان، وأصبح رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان مجرد شخصيات هامشية تعيّنها الزعامة المدنية والقيادة العسكرية لحزب البعث.[25]

بعد أن ترسّخ الانقلاب البعثي الأول عام 1963، جرت وتغيرت عدة تحالفات طائفية، وعابرة للطوائف، وبرز العامل الطائفي كواحد من أهم العوامل المفسرة لما يجري في سورية آنذاك. وإذا قسنا الأمور بالمعيار الطائفي سنجد أن التنافس الأقوى على السلطة كان بين العلويين والسنة، ثم يليهم الدروز، وأن موازين القوى العسكرية المباشرة كانت تميل بشكل واضح إلى العلويين، وبعدهم الدروز، مع بقاء موازين القوى غير المباشرة بيد السنة الأكثر عددًا، لذلك نجد أنّ الضباط الذين تمت تصفيتهم خلال السنوات الممتدة بين 1963- 1967، ولا سيّما إبان انقلاب البعث الثاني ضد الرئيس أمين الحافظ في 23 شباط 1966، هم الضباط السنة أولًا، ثم الدروز ثانيًا، ولا سيّما الذين ساهموا في الانقلاب الفاشل الذي قاده سليم حاطوم ضد صلاح جديد وحافظ الأسد في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، و"قد وصل عدد الضباط الذين تمت

[25]- زين العابدين، ص346.

تصفيتهم، وإزاحتهم بطرق مختلفة، إلى نحو 700 ضابط، تم استبدال نصفهم على الأقل بعلويين".[26] ،و "قد كان هؤلاء الضباط من الدمشقيين، والناصريين، والوحدويين المستقلين، ثم بعد ذلك تبعهم أكثر من 400 ضابط من أنصار أمين الحافظ وسليم حاطوم، وخاصة الضباط الدروز والحورانيين. وعندما دخلت سنة 1967، كان الجيش السوري قد فقد أكثر من ألفين ومائتي ضابط، وثلاثة آلاف ضابط من الاحتياط، ويعادل ذلك ثلثي ضباط المؤسسة العسكرية بأسرها، وتم استبدالهم بمجموعات حزبية طائفية تمتلك عقلية تنظيمية متطورة، لكنها كانت مرصودة للصراعات الداخلية والسيطرة على السلطة، لا على مواجهة العدو الصهيوني".[27] وفي تلك الظروف العصيبة دخل الجيش السوري "العقائدي" معركة حزيران/ يونيو 1967، وكان تعداده يقدر بحوالي 75000 مقاتل، وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الاستخبارات العسكرية السورية عبد الكريم الجندي مشغولًا بالتحقيقات المتتالية بشأن المحاولات الانقلابية، (وإعدام سليم حاطوم الذي عاد من منفاه في الأردن عند وقوع الحرب)[28] ، وبملاحقة المعارضين لحكم صلاح جديد، كان جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) يعمل على جمع المعلومات عن التحصينات السورية حول هضبة الجولان، وعندما اقتحم الجيش الإسرائيلي هضبة الجولان بلواءين مدرعين مقابل تسعة ألوية سورية، دخلها دون مقاومة تذكر؛ فقد كانت القوات السورية المحاصرة قد تلقت أوامر مباشرة من وزير الدفاع السوري اللواء حافظ أسد بالانسحاب "الكيفي" دون قتال؛ فسقطت الجولان.[29]

في المرحلة اللاحقة للإطاحة بالرئيس أمين الحافظ ومعارضي صلاح جديد الآخرين في القيادة القومية، تجمّع معظم الضباط البعثيين وأعضاء الحزب المدنيون، إما حول صلاح جديد، أو حول حافظ الأسد، اللذين كانا أبرز السياسيين في سورية حينذاك.[30] لكن صلاح جديد الذي تخلى عن مهماته العسكرية في الحزب؛ ليبقى في شقه المدني نائبًا للأمين العام للحزب، الرئيس نور الدين الأتاسي، ترك المكان شاغرًا

---

[26] - فان دام، ص61

[27] - زين العابدين، ص414.

[28] - فان دام، ص97.

[29] - زين العابدين، ص ص 415-416.

[30] فان دام، ص102

لحافظ الأسد الذي انتقل من قائد للقوات الجوية عام 1964 إلى وزير للدفاع، بعد الانقلاب على أمين الحافظ، ثم بعد الخلافات التي دارت بينه و صلاح جديد استقال حافظ من الحزب، على الرغم من انتخابه في القيادة القطرية، وقرر إحكام سيطرته على القوات المسلحة، بفصل الجهاز العسكري للحزب عن قيادة الحزب المدنية، كما أصدر أوامر بمنع أعضاء القيادة القطرية، أو مسؤولي الحزب المدنيين الآخرين، من زيارة أقسام تنظيم الحزب العسكري، أو القيام باتصالات مباشرة مع قطاع الحزب العسكري؛[31] مما فاقم حدة النزاع والمناورات بين الشق المدني ممثلًا بصلاح جديد، والشق العسكري الذي يقوده حافظ أسد، إلى أن انعقد المؤتمر القومي الاستثنائي العاشر للحزب في دمشق، أواخر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1970، حيث تقرر فيه إعفاء كل من وزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان الموالي الأبرز للأسد مصطفى طلاس، من منصبيهما، وتكليفهما بمهمات حزبية، لكن الأسد كان قد اتخذ احتياطاته اللازمة قبل المؤتمر؛ فأمر العسكريين باحتلال مكاتب القسم المدني للحزب، وكذلك المنظمات الشعبية البعثية، وإلقاء القبض على أبرز قادة الحزب المدنيين، بمن فيهم صلاح جديد والرئيس نور الدين الأتاسي، ثم ألقي هؤلاء في السجن حتى تسعينيات القرن الماضي؛ فمات الأول في السجن عام 1993، وخرج الثاني -بعد عشرين عامًا- من سجنه ليوافيه الموت بعد خروجه بفترة قصيرة.[32] وبحافظ الأسد ابتدأ عهد جديد في سورية، هو العهد البعثي الثالث الذي قُيّض له، بحكم القوة المحضة، أن يستمر طويلًا بعد ذاك، فلا يغيّر الحزب فحسب، بل يغيّر سورية الحديثة كلها.[33]

[31] - فان دام، ص 104.

[32] - فان دام، ص109.

[33] - حازم صاغية: البعث السوري، تاريخ موجز، دار الساقي، بيروت- لندن، الطبعة الأولى 2012، ص65

3- البعث والإسلاميون

وسط انتشار الأحزاب "التقدمية" في الستينيات، ومن بينها حزب البعث، برزت جماعة الإخوان المسلمين، بوصفها القوة المعارضة الوحيدة التي تستطيع أن تجابه سلطة البعثيين الجدد، وقد بدأت المواجهات بين البعثيين والأخوان المسلمين في حمص عام 1963، حيث حاول الإخوان تصوير أن معركتهم تعود إلى انحراف "البعث الملحد" عن الدين، وإلى إقصاء واضطهاد الأكثرية المسلمة السنية لصالح إعطاء دور للأقليات يفوق حجمها. وما لبث أن وصل الشحن الطائفي إلى بانياس التي تطورت فيها الأمور إثر صدام وقع بين طلاب سنّة وعلويين عام 1964، وقد اجتهدت المعارضة الإسلامية، ممثلة بالإخوان، في إعطاء هذا التصادم طابعًا طائفيًّا، كما ساهم النظام البعثي بدوره في هذا الأمر، عبر تأكيده على الطابع الطائفي للمواجهات، ولكن من موقع الحكم على الطرف الإسلامي بأنه رجعي، يسعى إلى الفتنة، وفي العام نفسه، قام الشيخ مروان حديد بإعلان عصيانه من جامع السلطان في حماة، على خلفية اعتقال أحد الطلاب الحمويين؛ فحصلت مواجهات بين الإسلاميين والبعثيين، كانت الأعنف بينهما حتى ذلك الوقت؛ لتنتهي - بعد ذلك- باستخدام العنف من قبل السلطة البعثية، والسيطرة على مجريات الأمور.

بعد انقلاب حافظ الأسد على رفاقه البعثيين عام 1970، الذي أطلق عليه اسم "الحركة التصحيحية"، ثم توليه رئاسة الجمهورية في آذار/ مارس 1971، حاول التقرب من النخبة المدينية السنية، ولا سيّما الاقتصاديين والتجار، وقد كانت الاستجابة في دمشق وحلب كبيرة، حيث تم استقباله في حلب بالهتافات والصخب الاحتفالي، وحمله مع سيارته خلال زيارته أحد الأسواق الحلبية، لكن تدهور الوضع الاقتصادي في السنوات اللاحقة، ولا سيّما بعد الحرب المكلفة عام 1973،[34] أضيف إليه تحولًا جوهريًّا في إطار النظام الأمني الذي أخذ شرعيته من الحرب ذاتها، ففي الوقت الذي ساهمت فيه الحرب بتصوير الأسد كبطل قومي في الإعلام السوري، ساعدت على تحويل العدو، و الحرب ذاتها، نحو الداخل السوري؛ فقد كانت حرب تشرين حدًّا فاصلًا، تم على إثره توجيه علاقة النظام مع إسرائيل نحو السياسة، وتحويل علاقة

[34] - قُدرت أضرار البنية التحتية السورية التي دمرتها إسرائيل بـ 4,5 مليار دولار، ونزح نحو ثمانون ألف مواطن من القنيطرة نحو الداخل، خسرت سوريا 29 قرية إضافية عما كانت قد خسرته في نكسة حزيران عام 1967.

النظام مع الشعب السوري، ومع المعارضة، نحو الحرب، أو بمعنى آخر، سُحبت السياسة من الداخل إلى الخارج، وسُحبت الحرب من الخارج إلى الداخل. كل ذلك بدأت نتائجه بالتصاعد عاماً تلو آخر؛ حيث بدأ ينمو احتجاج إسلامي على خلفية الدستور الدائم لعام 1973، والذي تشير المادة الثالثة منه -صراحة- إلى أن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام، وهو ما يشكك في شرعية الرئيس "العلوي"، حيث أن معظم الإسلاميين لا يعترفون بالعلويين كمسلمين، إلا أن الأسد وجد الحل الفوري في فتوى الإمام موسى الصدر، إذ في العام نفسه يعلن أن العلويين مسلمون ينتمون للمذهب الشيعي، وفي العام 1975، بدأ التوتر الإسلامي يتصاعد عندما اعتقل الشيخ الحموي مروان حديد، بعد تأسيسه تنظيم "كتائب محمد" الذي سيكون -في ما بعد- نواة تنظيم "الطليعة المقاتلة" ، والشيخ المعتقل يموت في سجنه تحت التعذيب عام 1976، وفي العام نفسه بدأت مظاهر التوتر الأمني على صورة سلسلة اغتيالات، تزامنت مع التدخل السوري في لبنان، واستهدفت عددًا من المسؤولين السوريين، ولا سيّما العلويين منهم، وقد اعتبر الكثيرون بأن حملة الاغتيالات -هذه- انعكاس لسياسة حافظ أسد الداخلية، في تعيين أبناء طائفته في المناصب المدنية والعسكرية على حساب الأغلبية السنية.[35] وبعد ثلاث سنوات؛ حيث كان نشاط الإخوان المسلمين في أوجه، قامت مجموعة أطلقت على نفسها اسم " المجاهدين"، وعبر نشرة سرية أصدرتها تحت اسم "النذير"، بتبني هذه الاغتيالات.[36]

في تلك السنوات أصبح الوضع قاتمًا للغاية في سورية؛ فانتشر الخوف وعم الرعب بين الناس، وعُقد المؤتمر القطري السابع في نيسان/ أبريل 1979 ؛ فعرض رفعت الأسد مكافأة لكل من يقتل عنصرًا من عناصر الإخوان المسلمين، لم يلبث عرض رفعت أكثر من شهرين حتى جاء رد المعارضة الإسلامية التي يقودها الإخوان ؛ ففي 16 حزيران / يونيو من العام ذاته، قام ضابط سني بعثي بارتكاب مجزرة في مدرسة المدفعية بحلب، راح ضحيتها ما لا يقل عن 32 طالبًا عسكريًّا، وأصيب 54، ومعظم الضحايا كانوا من

[35] - زين العابدين، ص438.

[36] - فان دام، ص129

العلويين.[37] لكن جماعة الأخوان المسلمين أعلنت عدم مسؤوليتها عن هذه المذبحة، ونفت أي صلة بينها وبين تنظيم الطليعة المقاتلة، إلا أن ما حدث -بعد ذلك -كان اضطرابات مدنية دامية، جرت في طول البلاد وعرضها؛ حيث شن النظام حملة إعلامية وأمنية شديدة ضد الجماعة، تزامنت مع عمليات خطف واغتيالات واسعة النطاق وقعت ضد المعارضين للحكم، داخل سورية وخارجها، وشملت عددًا من المعارضين للنظام السوري من اللبنانيين والسوريين والفلسطينين.[38]

لم يتوقف التحريض الطائفي، بل استمرّ في التفاعل، وتطوّر بشكل خطير عندما قام مجاهدو الإخوان بمحاولة فاشلة لاغتيال الرئيس حافظ الأسد في 26 حزيران/ يونيو 1980، إذ نجا منها بأعجوبة، وبعد أقل من أسبوعين أصدر مجلس الشعب السوري في 7 تموز/ يوليو 1980 قانونه رقم (49)، الذي يقضي باعتبار عضوية الإخوان المسلمين جريمة عظمى، عقوبتها الإعدام، لكن الرد الدموي الانتقامي جاء -قبل ذلك- على يد رفعت الأسد الذي أرسل وحدتين من سرايا الدفاع، بقيادة صهره الرائد معين ناصيف إلى سجن تدمر العسكري، بطيران الهليكوبتر، وأمرهم بقتل أعضاء الإخوان المسلمين المسجونين فيه جميعًا، وتذكر مصادر مختلفة أن عدد القتلى تراوح -يومها- بين 550 و 1000 معتقل، تم قتلهم جميعًا بصورة وحشية في زنازينهم رميًا بالرصاص.[39]

لم تمنع التدابير القمعية التي اعتمدها النظام السوري ضد الإخوان المسلمين استمرار معارضة هؤلاء، بل على النقيض من ذلك، ومع نهاية عام 1980، تكوّن تحالف ضمّ العديد من الجماعات الإسلامية بقيادة

---

[37] - انظر، زين العابدين ص439، وكذلك فان دام، ص130.

[38] - طالت هذه الحملة عددًا من الشخصيات السياسية اللبنانية والفلسطينية والسورية المعارضة للنظام السوري، ومن أبرز ضحاياها: كمال جنبلاط (آذار/ مارس 1977)، صلاح الدين البيطار (تموز/ يوليو 1980)، الصحفي اللبناني رياض طه (تموز/ يوليو 1980)، الصحفي اللبناني سليم اللوزي (آذار/ مارس 1980)، الزعيم اللبناني موسى شعيب (تموز/ يوليو 1980)، الزعيم البعثي علي الزين (تموز/ يوليو 1980)، الأستاذ عبد الوهاب البكري في عمان (تموز/ يوليو 1980)، بنان الطنطاوي التي قتلت في محاولة لاغتيال زوجها عصام العطار في ألمانيا (آذار/ مارس 1981)، نزار الصباغ الذي اغتيل في اسبانيا (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، العميد سعد صايل قائد فلسطيني في البقاع (أيلول/ سبتمبر 1982)، كما تم اختطاف المحامي السوري في قبرص نعمان قواف واقتيد إلى دمشق في فبراير 1982، وتم تفجير مبنى مجلة الوطن العربي في باريس في شهر نيسان/ أبريل 1982. انظر بشير زين الدين، ص 439.

[39] - انظر، فان دام ص152، وزين العابدين ص439.

الإخوان المسلمين باسم "الجبهة الإسلامية في سورية"، ثم أصدرت بيانًا ثوريًا تحت عنوان "بيان الثورة الإسلامية في سورية، ومناهجها"، دعت فيه العلويين إلى مراجعة حساباتهم، والعودة للتعقل قبل فوات الأوان؛ حيث "وصلت الأمور إلى مرحلة اللاعودة"، وأنه "لن تكون هناك هدنة مع النظام قبل انهياره وذهابه إلى غير رجعة"[40]. في المقابل لجأت السلطات السورية إلى سياسة أدت إلى إذكاء الصراع بدلًا من احتوائه؛ فقامت بتطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنّية، وإحلال العلويين مكانها، إذ تردد الحديث في شهر أيار/ مايو 1980، عن قيام النظام السوري بتسريح 900 ضابط وضابط صف من الجيش وأجهزة الأمن، وإحالة عدد آخر من العسكريين السنّة إلى وظائف مدنية.[41] ومع استمرار التوتر الأمني والعسكري وصلت المواجهات الدموية إلى ذروتها في شباط/ فبراير 1982، في مدينة حماه؛ حيث قامت فرق الجيش السوري، مدعمة بالدبابات والمدفعية الثقيلة وراجمات الصورايخ والطائرات المروحية، بحملة عسكرية واسعة، قوامها ثلاثون ألف جندي تولوا، على مدى أيام، تدمير المدينة القديمة بما فيها بعض أشهر مبانيها التراثية، ودور عبادتها الإسلامية والمسيحية، و"متحف العظم" الحافظ بعض ذاكرتها، وأخذت الصالح بجريرة "الطالح"؛ فقتلت القوات عددًا من أهالي المدينة، خفضه النظام إلى ثلاثة آلاف نسمة، ورفعه بعض معارضيه إلى أربعين ألفًا، ومن قبيل محو الجريمة، أقيمت في مكان المدينة القديمة مدينة حديثة، ذات طرقات عريضة، ومبان مرتفعة، ومتاجر ذات واجهات مزركشة، إلا أن قيامها فوق الجماجم والأنقاض وسم "حداثيتها" تلك ببربرية يصعب تمويهها.[42]

- فان دام، ص155.[40]
- زين العابدين، ص442، [41]
- انظر، حازم صاغية، ص93، وفان دام ص160.[42]

4- في طائفية "سورية الأسد"

يذكر باتريك سيل في كتابه عن الأسد، أنه في منزل "رفعت" بالمزة، وقف الأخوان آخر الأمر وجهًا لوجه، فسأل حافظ: "أتريد أن تقلب النظام؟ هأنذا. أنا النظام".[43] والحقيقة بعد تلك الحادثة التي جرت في عام 1983، والتي كانت نهاية الصراع "الأخوي" على السلطة، وبعد أن تخلص حافظ الأسد -قبل ذلك- من المعارضة اليمينية الإسلامية، ممثلة بالأخوان المسلمين، وتخلص من المعارضة اليسارية بجريرتها في الوقت نفسه، حيث زجّ معظم أعضائها وأهم قادتها في السجون؛ لم يكن الأسد هو النظام فحسب، بل أصبح ملك سورية بلا منازع، إنها "سورية الأسد"! وفي سورية الأسد حيث كان الكلام الصريح في الطوائف والطائفية محرمًا كانت أجهزة الدولة، أهم مفاصلها ومؤسساتها، بيد الثقات والأقارب من الطائفة العلوية، وكانت ظاهرة "العلي"، (أشهرهم علي دوبا، علي أصلان، علي حيدر، وعلي حبيب ..الخ)، هي الأقوى في الأمن والدفاع، كما كانت أجهزة الأمن التي تدربت وتأهلت وأخذت مجدها منذ عام 1978، مُسيطرًا عليها بشكل شبه مطلق من العلويين، هذا إضافة إلى جهاز الإعلام الذي تناوب على قيادته وزراء علويون في كامل العهد الأسدي الأول، وفي ذاك العهد أيضًا لعب جهازي الأمن والإعلام دورًا رياديًّا وعضويًّا في نظام الأسد؛ ففي الوقت الذي كان دور أجهزة الأمن منع تسمية الأشياء بمسمياتها، كان دور الجهاز الإعلامي تسمية الأشياء بغير مسمياتها، وفي الوقت الذي كانت سورية بأمس الحاجة إلى نزع سياسة الأمن وإعادة الأمن أمنًا وطنيًّا، ونزع "عقيديّة" الجيش وردّه جيشًا وطنيًّا، ونزع حزبية الدولة وردّها دولة وطنية، فإن العكس هو ما حصل.[44] أي أن أجهزة الأمن باتت هي الجهة الأكثر إرعابًا للسوريين، والأكثر إخلالًا بأمنهم؛ وبحصانة "قانونية"، والجيش أصبح أكثر عقائدية وولاء "للحزب والقائد"، بعد أن أصبح الوطن لا يعني عمليًّا أكثر من النظام ذاته، وأما حزب البعث فقد تحوّل أداة هيمنة شعبية لصناعة "الطلائع" و"الشبيبة" و"اتحاد الطلبة" الجامعي، فيما بقي الأسد ذاته والأقربون (الأولى بالسلطة)؛ ولا سيّما من يحملون كرت الولاء الطائفي، خارج اللعبة الحزبية، أو بالأحرى فوقها.

43- باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة العاشرة 2007، ص 702.

44- ياسين الحاج صالح: السير على قدم واحدة- سوريا المُقالة، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى 2012، ص67.

لكن الأسد صاحب الهزائم الكبرى (67- 73-ولبنان 82- ثم اتفاق أضنة 98)، والانتصارات الصغرى (القضاء على جميع أشكال المعارضة من صلاح جديد إلى أخوه رفعت، ومن اليمين الإسلامي إلى اليسار العلماني)، لم يكن ليثق بأحد من طائفته أو غيرها على الإطلاق، لذلك عمل على نشر انعدام الثقة من الجميع وبين الجميع، وهذا ما ساد فعلًا، سواء أكان بين القادة الأمنيين أم القادة العسكريين، الطوائف فيما بينها أم أهل الطائفة الواحدة فيما بينهم، وبالمحصلة، كان خوف الناس بعضهم، وعدم الثقة المتبادل بين جميع السوريين، هو الجائزة الكبرى التي سهّلت قيادة الأسد للسوريين، وجعلت الوشاية والفساد أشبه بالعقد الاجتماعي السوري، فمن يزرع الوشاية يحصد الولاء، ومن يزرع الخوف يحصد الطاعة، أو التمرد المطلق مثلما فعل السوريون في ثورتهم.

بُنيت طائفية "سورية الأسد" على عدة ركائز، مغلّفة بمقولات شكلية لا تحوي أكثر من أضدادها، مثل: (1) الوحدة الوطنية: وكان معناها النظري هو الوقوف صفًا واحدًا، أو كتلة سديمية غير متمايزة، خلف "القيادة الحكيمة"، أما معناها العملي فهو صيانة الانقسام الطائفي الموجود، ومنع المنازعات الطائفية المفتوحة بين الطوائف. (2) العروبة: وكان معناها النظري عروبة سورية الماهوية وقوميتها، أما معناها العملي فهو طرد جميع القوميات السورية غير العربية من المجال الرمزي للوطنية السورية، وحرمان ما يقارب الربع مليون كردي من الجنسية السورية، إضافة إلى احتكار معنى خاص وفضفاض للعروبة، يسهّل تخوين عرب آخرين، مختلفين في التوجه والسياسة؛ بحيث لم يسلم بلد عربي، قريب أو بعيد، من تخوينات نظام الأسد الأب وبعده الابن، وقد تم ذلك بحسب الحاجة والغرض السياسي. (3) الحزب القائد للدولة والمجتمع: لقد بات حزب البعث يبدو كطائفة مستقلة بين الطوائف، فقد كانت طائفة البعثيين تتميز بدرجة عن طائفة الأحزاب التابعة في "الجبهة الوطنية التقدمية"، وبدرجات (مرتبطة مباشرة بالتمايز في التعليم والوظائف الحكومية والبروز الاجتماعي ومعظم شؤون الحياة الأخرى) عن طائفة غير الحزبيين أو "الحياديين الايجابيين" كما سمتهم قوائم البعث، وتتميز إطلاقًا عن طائفة المعارضة السياسية المنبوذة و"الخائنة"، المكونة من طائفة أحزاب يسارية سرّية غير مرخصة، وغير قابلة للترخيص، إضافة إلى حزب الإخوان المسلمين الذي كان الانتساب إليه يعني حكماً بالإعدام وفق قانون 49 الشهير.

ورثت سورية عن الانتداب الفرنسي نظامًا جمهوريًّا، يقوم على حكم مدني ضعيف، ومؤسسة عسكرية مهيمنة، يغلب عليها العنصر الطائفي، كما ذكرنا سابقًا، وعندما تولى حافظ أسد الحكم قام بترسيخ ذلك الإرث عن طريق إضعاف الحكم المدني، وربط توازن نظام الحكم بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، وسيطرت على الحياة العامة، وقد تغلب في هذه الأجهزة العنصر العلوي؛ حيث يمكن ملاحظة توظيف الطائفية في تشكيلة الفرق العسكرية التي تتولى أمن النظام، وتنتشر في العاصمة وضواحيها، وكذلك في الأجهزة الأمنية التي يتكدّس عناصرها في دمشق، ويتم اختيارهم على أسس طائفية وعشائرية.

وقد جاءت هذه السياسة نتيجة لإدراك الرئيس السوري خلال تجربته القاسية للوصول إلى السلطة خلال فترة 1963- 1970 بأن الطوائف تمنح أبناءها: انتماء عَقديًّا، ووحدة إقليمية، وعصبية قبلية في آن واحد، وهو أمر لا يتوفر للأغلبية السنية في المجتمع السوري؛ فقام بتوظيف تلك العناصر في سبيل تشييد النظام الذي ترأسه لمدة ثلاثة عقود.[45] ليستمر وريثه على النهج ذاته حتى يومنا هذا.

5- نهاية الأسد، بداية الأسد

في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بدأت مظاهر الدولة الشمولية (التوتاليتارية) التي اكتسبتها الجمهورية الشعبوية البعثية بالتفكك التدريجي؛ نتيجة عوامل عدّة، ذاتية وموضوعية؛ فمظاهر العولمة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، بدأت بالتمدد وإرغام جميع الدول واللاعبين السياسيين على "التَعَولُم"، ولا سيّما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور أميركا كقطب أوحد مسيطر في العالم، والأنموذج الرأسمالي الغربي كأنموذج منتصر تاريخيًّا، لا بل إنها "نهاية التاريخ"، كما أعلن المفكر الأميركي/ الياباني "فرانسيس فوكوياما"، وفي سورية " كان أبرز ما تفسّخ من السمات الشمولية هو أنموذج (القائد الكاريزمي)، المؤسَّس على أيديولوجيا وطنية وقومية رساليّة، والذي يمثل في شخصيته وحدة الحزب

[45]- زين العابدين، ص495- 496.

والدولة والمجتمع،"[46] أما سياسيًّا فقد التقط حافظ الأسد لحظة السقوط التاريخي للاتحاد السوفياتي ليبدأ مباشرة بتوجيه البوصلة نحو الأميركان والتنسيق معهم، فاشترك في التحالف الدولي في الحرب على العراق عام 1991، تحت القيادة الأميركية؛ مما ينسف المبدأ القومي الذي تأسس عليه البعث، فأرسل قواته العسكرية بقيادة العماد علي حبيب للمشاركة في التحالف ؛ فحصل مقابل ذلك على مباركة أميركية لإرسال قواته إلى لبنان من جديد، وطرد ميشيل عون من بعبدا بالقوة؛ ليتربع هناك كسيّد مطلق حتى اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري عام 2005، والخروج المذل للجيش السوري من لبنان بعد ذلك بأشهر.

"بعد وفاة باسل الأسد في 1994، ظهر العديد من الملصقات والصور الجدارية، في جميع أنحاء سورية، تحمل صورة الرئيس حافظ وابنه المتوفَّى، وفي عام 1995 بدأت تظهر صور الرئيس مع الابن الراحل باسل وبشار معاً."[47] و"قد تسبب مصرع باسل في إذكاء نار الخلاف بين أجنحة الحكم من جديد، فلم يكن أقطاب السلطة واثقين من قدرة شقيقه بشار على إدارة دفة البلاد، ونظر كثير منهم إلى دورهم في حماية أمن النظام منذ أوائل السبعينيات من القرن المنصرم، وإلى أحقيتهم في تولي الرئاسة، بدلًا من ذلك الشاب اليافع الذي لا يملك من مؤهلات القيادة ما يدفعهم للإذعان له، ولم يتمكن المعارضون لتولي بشار الحكم من إخفاء تذمرهم من ترتيبات الخلافة، وتشككهم في إمكانات المرشح الجديد. وتزعم هذه المجموعة العماد علي حيدر، الذي سجن عدة أشهر بعد عزله عن منصبه، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله عام 1994، وتبع ذلك سلسلة من التسريحات شملت جميع الضباط المتنفّذين في ذلك الجناح المعارض."[48]

ومع صعود بشار الأسد قمة هرم السلطة بدا وكأن جيلًا من الشباب (العلوي) الذي يتكون جزئيًّا من أبناء وأقارب الألوية العلويين كان في طريقه إلى التكوين؛ ليخلف في النهاية الجيل السابق. وقد دلت بعض

- جمال باروت، ص143.[46]
- فان دام، ص185.[47]
- زين العابدين، ص 520-521.[48]

التزكيات والتنقلات والتسريحات،[49] داخل القوات المسلحة والمخابرات وفروع الأمن عامي 1994 و1995، على أن هذا هو الاتجاه المتبع.[50] لكن جيل الشباب هذا لم يقتصر على أولاد الضباط العلويين، بل شمل معظم أولاد المسؤولين الأمنيين والعسكريين والحزبيين القدامى، ولم يتوقف عند حدود الخلافة في المناصب العسكرية والأمنية، بل تعداها نحو السيطرة على الاقتصاد، بعد الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي "الملبرل" الذي وسم مرحلة بشار الأسد، وهؤلاء هم من يسميهم الباحث جمال باروت (المئة الكبار)[51] الذين ، كان دورهم الداعم للنظام كبيراً أثناء الثورة السورية، علاوةً على سيطرتهم الاقتصادية بقيادة ابن خال بشار "رامي مخلوف".

قبل وفاة حافظ الأسد بفترة وجيزة عُقد المؤتمر التاسع لحزب البعث عام 2000؛ ليخرج بصورة جديدة، مُهيئًا الأوضاع -جميعها- لتسليم بشار الأسد السلطة؛ فبينما حافظ الجيش على صورته التقليدية، وأمّن جميع الضباط الموالين لبشار أماكنهم في اللجنة المركزية للحزب، ظهر جناح جديد للسلطة خارج هذا الكيان، وأبرز أقطاب هذا الجناح: اللواء عدنان مخلوف، اللواء آصف شوكت، اللواء بهجت سليمان، اللواء خالد الحسين، وغيرهم من كبار الضباط، من الأقارب وأبناء العمومة والأصهار. وفي اليوم التالي لوفاة حافظ الأسد في العاشر من حزيران/يونيو عام 2000، أعلن عبد الحليم خدام بصفته الدستورية -آنذاك- تعيين بشار قائدًا للقوات المسلحة السورية، وترقيته إلى رتبة فريق، وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش السوري. ثم في 17 حزيران/ يونيو خلف بشار والده كأمين عام لحزب البعث؛ ثم صوّت مجلس الشعب -

---

[49] - أخذت هذه التسريحات صفة التدرج وشملت من العلويين: العماد علي حيدر، اللواء علي دوبا، اللواء علي صالح، اللواء محمد الخولي، اللواء محمد ناصيف، وزير الإعلام محمد سلمان، وزير النقل مفيد عبد الكريم، وتم إعفاء رفعت الأسد من منصبه كنائب للرئيس عام 1998. ومن السنة: رئيس هيئة الأركان العماد حكمت الشهابي، رئيس الوزراء محمود الزعبي، نائب رئيس الوزراء سليم ياسين، مدير المخابرات العامة اللواء بشير نجار، وكذلك رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الكسم الذي ترأس مكتب الأمن القومي عام 1987 وتم إعفاؤه من عضوية القيادة القطرية لحزب البعث عام 2000. انظر بشير زين الدين، ص521.

[50] - فان دام، ص183.

[51] - انظر، جمال باروت، ص152 وما بعدها.

بالإجماع- على تعديل نص الدستور الذي يشترط أن يكون سن رئيس الجمهورية أربعين عامًا، بحيث أصبح متناسبًا مع سنّ بشار ذي الرابع والثلاثين ربيعًا، وفي الحادي عشر من شهر تموز/ يوليو أعلن وزير الداخلية السوري الأسبق محمد حربا فوز المرشح الوحيد في انتخابات الرئاسة بشار الأسد بنسبة 97.29 بالمئة،[52] لتدخل سورية بعدها القرن الجديد برئيس جديد، وآمال كبيرة بالتغيير، تحطمت جميعها على صخرة الواقع الوراثي للرئاسة واستمرار النهج.

رابعًا: الثورة السورية والتاريخ المستعاد

1- في هزلية التكرار الأسدي، ومأساته

تميز عهد بشار الأسد بثلاث سمات رئيسة، طبعت حكمه بطابعها خلال العقد الذي سبق اندلاع الثورة السورية نجملها في ما يلي:

1- السمة الأولى كانت عبارة عن انفتاح اقتصادي "رأسمالي مُلبْرَل"، أُطلق عليه اصطلاح "اقتصاد السوق الاجتماعي"، ترافق مع سيطرة عائلة الأسد، ومخلوف، والدائرة القريبة والمحيطة بهم، على أكثر من ثلثي الاقتصاد السوري، وصعود نمط السيطرة الاقتصادية السلطوية "المافيوية" على مقدرات البلد إلى الواجهة، مع تراجع محدود للقبضة الأمنية العسكرية الحديدية المغلقة التي ميّزت عهد الأسد/ الأب. إلا أن طبيعة التحوّل الاقتصادي على النحو المافيوي المذكور، وضمن منهج التطوير والتحديث للأسد/ الابن؛ أدت إلى فساد مالي وإداري عمَّ جميع المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، السورية، في حالة لم يسبق لسورية أن عاشت مثلها في تاريخها الحديث؛ حتى أصبح لدينا ما يمكن وصفه بـ "التعاقد الاجتماعي على الفساد"، إذ باتت الرشوة والوصولية والانتهازية والوساطة والاستزلام الشرط "الطبيعي" الذي

[52]- زين العابدين، ص522-523.

يواجه السوريون حيثما ولّوا وجوههم داخل سورية. والحقيقة أن "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي تم طرحه لم يكن أمرًا يتعلق لا بالسوق (التنافس) ولا بالاجتماعي (تحسّن أحوال وشروط مجتمع العمل)، وإنما باندماج الثروة والسلطة؛ فقد تخلّت السلطات السورية - عمليًّا- عن العقد الشعبوي العائد إلى الزمن "الاشتراكي" القديم، دون أن تتنازل ولو عن قسط قليل من احتكارها السياسي، بل إنّ "البرجوازية الجديدة" كانت محميّة من االنظام بالذات، في الوقت الذي بقي فيه مجتمع العمل مكبل اليدين واللسان، وعلى هذا النحو أخذ النظام يُظهر ملامح تسلّطية، تجمع بين لبرلة الاقتصاد ، والاحتكار السياسي، في آن واحد. وأبرز الملامح الاجتماعية لهذا النموذج أن السلطات ضعيفة أمام الأقوياء النافذين من أصحاب الثروات المحليين والأجانب، وقوية في مواجهة الضعفاء الاجتماعيين والسياسيين.

2- أما السمة الثانية، فتمثلت بنهاية التوازن الإقليمي، الذي سار عليه حافظ الأسد بين المحور الإيراني من جهة والمحور السعودي المصري من جهة ثانية، وخسارة سورية لجزء من وزنها الإقليمي وجزء أكبر من استقلالها وقرارها السياسي؛ ذلك بعد ارتمائها شبه الكلي في الحضن الإيراني، ولا سيّما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وعودة النظام السوري إلى ما خبره في أواخر السبعينيات من صناعة الإرهاب، وتصديره، واستخدامه بحسب الحاجة، و بالتنسيق مع إيران هذه المرة؛ للضغط على الأميركان في العراق (ابتزازهم والتقرب منهم في الوقت ذاته)، وغنيّ عن الذكر أنّ ورقة الإرهاب قد أتت أُكلها، سواء في العراق سابقًا أم في سورية خلال الثورة السورية؛ إذ استفاد منها النظام استفادة قصوى، وما زال يقطف ثمارها العفنة إلى يومنا هذا.

إضافة إلى ما سبق، وفي السياق ذاته، تحوّل الدور السوري في لبنان من الاحتلال والسيطرة المباشرة، قبل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، إلى السيطرة غير المباشرة بعد خروج الجيش السوري، واستخدام حزب الله، ذي المرجعية الإيرانية؛ لإرهاب لبنان واللبنانيين، واستعادة السيطرة السورية على القرار اللبناني بواسطته؛ فعادت من النافذة بعد أن أُخرجت من الباب.

3- السمة الثالثة كانت نهاية الأحلام والأوهام والآمال والرغبات السورية، تلك التي رافقت وراثة بشار الأسد الحكم، وتوهّمت بإمكانية أن يُجري الرئيس الشاب "الحضاري" الإصلاح والانفتاح السياسي، بعد الإغلاق المحكم الذي أحكمه والده في وجه السوريين لثلاثة عقود متتالية، لكنّ خيبة السوريين كانت كبيرة مع أول خطاب للرئيس الجديد (خطاب القسم)، عندما أعلن أولوية الإصلاح الإداري والاقتصادي -الذي تفاقم خرابًا منذ خطابه- على الإصلاح السياسي، ثم تتالت الخيبات بعد المصير الذي آل إليه "ربيع دمشق"، والذي بدأ بإنشاء المنتديات السياسية غير الرسمية التي عُقدت لتشجيع النقاش المفتوح في القضايا السياسية وقضايا المجتمع المدني، كـ"منتدى الحوار الوطني" الذي أنشأه رياض سيف، و"منتدى جمال الأتاسي" الذي أنشأته سهير الأتاسي، ثم شُكّلت لجان إحياء المجتمع المدني في سورية، وأعلنت مطالبها عبر بيان الـ99 مثقفًا، ثم في بيان الـ 1000 في عام 2001، ولم يقترب البيانان من الدعوة إلى تغيير النظام، أو يطعن في شرعية خلافة بشار الأسد أبيه في منصب رئاسة الجمهورية، وإنّما اقتصرت المطالب على إجراء الإصلاح السياسي والقضائي، والسماح بالتعددية السياسية والفكرية في ظل سيادة القانون، ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1963، والتي لم يترافق إعلانها، ولا استمرارها، مع أي حالة حرب مع إسرائيل، و مع الأسف؛ لم يزهر "ربيع دمشق" سوى اعتقالات سياسية جديدة؛ فعلى عادة النظام السوري التاريخية في مزامنة "غزواته" مع غزوات جيرانه الإسرائيليين أو آبائهم الأميركيين، فقد زامن -هذه المرة- اعتقال أهم رموز وقيادات لجان إحياء المجتمع المدني، كعارف دليلة، ورياض سيف، وميشيل كيلو، وغيرهم، مع اقتحام الجيش الإسرائيلي -في ظل حكومة شارون- مخيم جنين الفلسطيني وارتكابه مجزرة مروعة هناك. ويُقال: إنّ من قاد عملية القضاء على "ربيع دمشق" حينها، هو عبد الحليم خدام "أكثر البيروقراطيين السياسيين محافظةً وتخويفًا من الإصلاح السياسي؛ بحجّة انتهاء الأشهر الستة الممنوحة، والخوف من "الجزأرة" في سورية."[53]

[53]- جمال باروت، ص46.

بعد ذلك بأربع سنوات جاء "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"؛ ليشكل أوّل إعلان سياسي من الداخل، باشتراك أحزاب يسارية معارضة عدّة، وعلى رأسها "التجمّع الوطني الديمقراطي في سورية" بأحزابه الستة، إلى جانب "التحالف الديمقراطي الكردي"، و"لجان إحياء المجتمع المدني"، و"اللجنة السورية لحقوق الإنسان"...إلخ، إضافة إلى الإخوان المسلمين الذين أيّدوا الإعلان تأييدًا كاملًا عبر بيان، قرأه علنًا علي العبدالله في منتدى جمال الأتاسي، ودفع حريته ثمنًا لتلك القراءة. لكن بشار الأسد لم يتزحزح عن وجه نظامه "الممانع"، في منع السياسة عن السوريين؛ فأمر باعتقال وملاحقة الموقعين على الإعلان؛ لتنطفئ -بعدها- نار الحراك السياسي السوري المعارض، النار التي لم يُستأنف اشتعالُها إلا بداية الثورة السورية عام 2011.

2- الاستثناء السوري في سياق الربيع العربي

لقد شكّلت قضية الحرية إزاء الاستبداد -منذ فجر التاريخ- وجود السياسة ذاتها، ومع أن الثورات، بمعناها السياسي الاجتماعي، لم تكن موجودة قبل العصر الحديث؛ فإنّ هدف الثورة كان، ولم يزل، هو الحرية.[54] والثورة "عملية اجتماعية سياسية، تسهم في إطلاقها مجموعة معقدة جدًا من العوامل، وتختلف دوافع وأهداف وغايات المنخرطين فيها، سواء أكانوا فاعلين أم متورطين. وهي عملية "مفاجئة" كذلك، بمعنى أنها تتفجر من وقائع "بسيطة" غير متوقعة، تشرحها نظرية "المصادفة" أو "الفوضى"، وليس نظرية السببية التاريخية؛ فالنظرية الأخيرة تشرح الاتجاهات الكلية في التاريخ الطويل، بمنهج مفكّر التاريخ، لا بمنهج المؤرّخ المعنيّ بما حدث من وقائع وسيرورات، على الرغم من أن المؤرخ المجهري يعتني ببروز آثار التاريخ الطويل في نقطته المجهرية".[55] ولا تحدث الثورات وفق وصفات، بل تنتج كل ثورة سيرورتها ومنطقها. ويؤدّي

[54] - حنّة أرنْدت: في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، مراجعة رامز بورسلان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2008، ص13-14.

[55] - جمال باروت، ص303-304.

"المفاجئ" و"العشوائي" دورًا أكثر بروزًا وأهمية من السببي، وما يلبث حتى يورّط الآخرين فيه، وعملية التورّط هي تحول "قابلية الثورة" إلى "ثورة".[56]

وفي الثورات العربية "ربما كانت دوافع الناس إلى المشاركة في الاحتجاج غير واضحة دائمًا للمحللين؛ فربما كانت النقمة الشعبية المتراكمة ضد الأنظمة هي الأساس، ونقصد الغضب المتراكم بسبب الفساد، والبطالة والفقر وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني، وجحيميّة الحياة اليومية، والحرمان الاجتماعي والسياسي، والإهانة والإذلال وانعدام الحريات، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع المواطنين، وإذلال المواطن كطريقة عادية في العلاقة بين الأفراد و جهاز الدولة، وانتشار "الزبائنية" و"المحسوبية" من الألف إلى الياء، وانعدام السيادة في العلاقة مع الخارج... وغيرها،"[57] وتلك سمات عامّة، تشاركت وتشابهت فيها المجتمعات العربية الثائرة، شأنها شأن تشابه الطبائع الديكتاتورية لحكامها، ومن هذه الزاوية للرؤية، لم تكن مصر غير تونس وغير ليبيا وغير اليمن، أو غير سورية، أمّا الفوارق، فظهرت -في ما بعد- من خلال الطريقة التي ردّ بها كل نظام على محكوميه، وفي طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية التي أقامها كل نظام ضد شعبه، وفي مواقف الجيوش النظامية، وعقائدها الأيديولوجية، وتركيباتها الوطنية أو الطائفية.

أما في الثورة السورية فنرجّح القول: إن معظم الشروط والأوضاع كانت مختلفة، وربما استثنائية، ليس عن مصر أو تونس أو غيرها فحسب، وإنّما عن أغلب ثورات العالم كذلك، فمنذ زمن طويل كان حافظ الأسد قد أدرك أهمية وجود إسرائيل على حدوده، وعندما نذكر إسرائيل، فنحن نتحدث عن تشكيلة اجتماعية سياسية اقتصادية محمية أمريكيًّا وغربيًّا، أي أن كل خطر على إسرائيل هو خطر على العالم الأول، المتقدم؛ لذلك يشكل وجود إسرائيل نقمة كبرى على المنطقة بأسرها، لكنه -في الوقت نفسه- نعمة كبرى لنظام طائفي ديكتاتوري يريد البقاء "إلى الأبد"، فسياسة "اللعب على شفير الهاوية" التي أتقنها حافظ الأسد جيدًا، منذ حرب تشرين "التحريرية"، لم تكن أكثر من بناء علاقة وجودية تقرن أمن إسرائيل

---

[56] - جمال باروت، ص306.

[57] - عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011، نسخة إلكترونية، ص73.

و"استقرارها" بأمن النظام السوري واستقراره، آخذين بعين الاعتبار الفارق الكبير بين معنى "الأمنَيْن"؛ إذ أنّ المرادَ بأمن إسرائيل هو أمن دولة إسرائيل، أما المقصود بأمن سورية فهو أمن النظام السوري، لا الدولة السورية؛ لذلك نجد أن كل اعتداءات إسرائيل على الأراضي السورية، منذ اتفاقية فصل القوات عام 1974، لم يُرَدّ عليها ولو برصاصة واحدة؛ فالمهم هو النظام لا الدولة.

وبتحليل أوسع، نجد أنّ المقصود بأمن إسرائيل -أيضًا- ليس أمنها من اعتداءات النظام عليها، وإنّما أمنها من سقوطه؛ وعلى هذا الأساس وُضِعت استراتيجية نسميها -هنا- "استراتيجية توازن القلق"، بحيث يتوازى القلق الإسرائيلي من وجود النظام مع القلق من غيابه؛ لذلك وصُنّعت الأسلحة الاستراتيجية (الكيماوية والبيولوجية)، وأُقيمت العلاقة الصلبة مع إيران، وأُنشئ حزب الله، وبُني التشابك الأمني السوري في جميع قضايا المنطقة؛ بحيث يبقى النظام السوري -بالنسبة لإسرائيل- "العشيق المرذول". وفي المقابل فإن أبنية النظام السوري، على هذا الأساس "الممانع"، كانت هي العامل الجوهري في شرعيته الداخلية التي ترتكز -دائمًا- على تلك المقومات الخارجية، أي أن الشرعية الداخلية مستمدّة من القوة الخارجية المفترضة، وعناصر تلك القوة الخارجية مجرّد أوراقٍ للمقايضة (مثلما رأينا في الملف الكيماوي السوري) طالما أنها لا تستند إلى أي شرعية ديمقراطية داخلية. وقد أدرك النظام السوري دائمًا هذه المعادلة، إلا أنه -خلال الثورة- أخرج جميع أوراقه للعلن دون حياء، و عادت سياسة اللعب على حافة الهاوية إلى الواجهة، فالصراع الذي تحول مع إسرائيل، منذ مؤتمر مدريد 1991، إلى صراع حدود، أصبح مع الثورة السورية صراع وجود، وفي صراع الوجود يصبح شعار "نحن أو الفوضى" حقيقة واقعة، وموجهة للخارج، مقابل الحقيقة الأخرى المكملة لها، والموجهة إلى الداخل، مجسَّدةً في شعار "الأسد أو نحرق البلد"؛ ولذلك نرى شراكة الخوف من الأسوأ توحد الجميع تقريبًا، ولا سيّما الفاعلين الدوليين والإقليميين، والمحليين كذلك، ولا نظن بأن أحدًا من هؤلاء يكنّ عاطفة الودّ للنظام، ولكن لا أحد يودّ زواله في الوقت ذاته، والنظام -من جهته- يدرك ذلك تمامًا، ويعرف أن تلك أحد أوراقه الهامة؛ إذ أن أحد الأشياء التي يهدد بها العالم، ولا

سيّما إسرائيل، هي عواقب انهياره التي ستصيبها من بين من تصيب، وقد صرح -منذ بداية الثورة- رامي مخلوف لصحيفة نيويورك تايمز بأنه "لن يكون هناك استقرار في إسرائيل دون استقرار في سورية"[58].

إنّ الأنظمة الطائفية تدافع عن بعضها بعضًا على الرغم من عدائها البيني أحيانًا؛ فطائفية إسرائيل وشوفينيّتها ظاهرة منذ تكوينها، وتتجلّى في خفض القيمة الأخلاقية والإنسانية لحياة الفلسطينيين، وتبرير قتلهم وتشريدهم، ككائنات أقل بشَريّة من بشَريّة الصهيونيين المتفوقة، ونبذ التعاطف والمتعاطفين معهم من أنحاء العالم، بل واتهامهم بمعاداة السامية، وهي لا ترضى -اليوم- بأقل من إعلان يهودية الدولة؛ كذلك يفعل النظام السوري منذ بداية الثورة؛ بل منذ أربعين عامًا، فهو لا يقتل السوريين لأنهم أفراد وكائنات بشرية، لها حياتها وعائلاتها وأحباؤها ووجودها الخاص، بل لأنهم جراثيم، أو رعاع، أو حثالة، أو مندسين، أو متآمرين، وأخيراً؛ لكونهم سلفيين جهاديين وإرهابيين، فلكي تبرّر الجريمة لا بدّ من أن تشيطن الآخر، أو تخفض قيمته الإنسانية إلى درجة الصفر، هذا دين النظام الطائفي وديدنه.

3- ثلاثة مظاهر استثنائية في الثورة السورية

خلال أكثر من ثلاث سنوات، مرت الثورة السورية بمراحل متعددة ومتنوعة؛ فصعدت قوى وانهارت أخرى، وتغيرت عوامل ديموغرافية وجيوسياسية واجتماعية واقتصادية وسياسية عدة، وعلى جميع الأصعدة: المحلية والإقليمية والدولية، ونحن سنترك للمؤرخين "المجهريين"، ومراكز توثيق الانتهاكات العالمية والمحلية وغيرها، كيفية توثيق الثورة السورية، وتأريخ مراحل صعودها وهبوطها وتحولاتها، وتسجيل ضحاياها من الأحياء والأموات. وسنكتفي بالإشارة إلى ثلاثة مظاهر استثنائية في الثورة، تبدو متباعدة ودون رابط مباشر، إلا أن نتائجها متراكبة وحاسمة في مستقبل سورية على المدى القريب

58 - http://www.damaspost.com/ رابط حول تصريح رامي مخلوف.

والمتوسط وحتى البعيد، وستترك آثارًا كبيرة في المرحلة الانتقالية، وفي مستقبل سورية والسوريين، إذ لا بدّ "لدرب الآلام" السوري من نهاية.

سنتناول ظاهرة الإنكار التي مارسها النظام دون توقف، وآثارها المدمرة على المجتمع السوري، ثم ظاهرة أطفال الثورة، وأهميتها للنظام وللثورة ولمستقبل السوريين، ثم ظاهرة الإسلام السلفي، والسلفي الجهادي والقاعدي، وخرابه المقابل لخراب النظام في كلٍّ من الثورة والبلد.

أ- الإنكار المديد

لقد لازم إنكار الثورة مجمل الخطاب السياسي والإعلامي للنظام على مدى الأعوام المنصرمة، وما زال مستمرًا بلا توقف، فمنذ خطابه الأول أمام مجلس الشعب في 30 آذار/ مارس 2011، أعلن بشار الأسد أن ما يحدث في سورية مؤامرة كبرى، أدواتها هم "المندسون"، وأن حاجة العائلات السورية للحليب والمازوت أهم من حاجاتها السياسية للحرية والديمقراطية، ثم أردف: "الفضائيات تحاول التشويش على الشعب السوري، لكن في الحقيقة إنهم يعتمدون مبدأ اكذب، اكذب حتى تصدق؛ فيصدقون الكذبة، ويقعون في الفخ." ثم أنهى محذرًا من "أن الفتنة أشد من القتل كما جاء في القرآن الكريم؛ فكل من يتورط فيها عن قصد، أو من غير قصد، فهو يعمل على قتل وطنه، وبالتالي؛ لا مكان لمن يقف في الوسط، فالقضية ليست الدولة بل الوطن. المؤامرة كبيرة ونحن لا نسعى لمعارك، والشعب السوري شعب مسالم وودود، ولكننا لم نتردد يومًا في الدفاع عن قضايانا ومصالحنا ومبادئنا، وإذا فرضت علينا المعركة اليوم فأهلًا وسهلًا بها."[59]

نلاحظ إلى جانب ما يحتويه خطاب المؤامرة من مركزية الذات، واحتقار الشعب، والتعالي الأجوف عليه، واحتكاره الوطنية، فإنه خطاب مفتوح على التخوين، ويسهل القيام به في كل الاتجاهات، بحيث يصبح كل منتقد لسلوك النظام، في الداخل أو الخارج، شريكًا في المؤامرة. وخطاب المؤامرة هو الرأس الرمزي لعملية

[59] خطاب بشار الأسد في 30 آذار/ مارس 2011 موجود على الرابط - http://www.voltairenet.org/article173297.html.

الإنكار ذات الأبعاد السيكولوجية والسوسيولوجية والسياسية المؤثرة، فإذا كان الإنكار نفسيًّا هو "رفض الواقع المسبب للألم"؛ فإنّ المقابل لرفض الواقع من قبل السلطة السورية هو صناعة الواقع القائم على "توقيع الكذب"، أي: جعله واقعيًّا، بل وتصويره على أنه الواقع عينه، وهذه كانت مهمة الإعلام التي أوحى بها خطاب بشار المذكور، عندما لم يتردد في الإحالة إلى مبدأ غوبلز "وزير الدعاية النازية" القائل: "اكذب.. ثم اكذب حتى يعلق شيء ما في أذهان الجماهير"، وكلما "كبرت الكذبة، كلما سهل تصديقها"، كما أن "الدعاية الناجحة يجب أن تحتوي على نقاط قليلة، وتعتمد التكرار"[60]، مع إضافة رذيلة يمتاز بها إعلام النظام السوري وهي الكذب، واتهام الآخرين بالكذبة ذاتها، ولكن إعلام النظام السوري الذي يكذب حتى بالنشرة الجوية، كما وصفه المرحوم ممدوح عدوان، جاءته الفرصة الملائمة -عبر الثورة- ليختبر براعته العتيدة في الكذب، وفي اختلاق الأكاذيب و"توقيعها".

ما نريده قوله عن "الإنكار المديد" هو أنه عملية أتت أُكلها خلال سني الثورة؛ فالأشباح التي تحدث عنها النظام -منذ البداية- باتت "موجودة وواقعية"، ورواية النظام للأحداث بأنه يقاتل عصابات إرهابية مسلحة باتت "موجودة ومقبولة"، ليس عند جزء مهم من الداخل فحسب، وهو الجزء الخاص بالمؤيدين و"الحياديين" و"الطرف الثالث" أو ما يسمّى بـ "المعارضة الوطنية الشريفة"، وإنّما في الخارج الإعلامي والسياسي والرأي العام العالمي كذلك. وما يهمنا من نتائج هذا الإنكار أثره المعرقل المعيق لأي مصالحة وطنية مقبلة؛ فإنكار الثورة، ووسم الثائرين-جميعًا- بالسلفية والإرهاب، سهَّل شيطنتهم، وبالتالي؛ برّر قتلهم بدم بارد؛إذ كيف يمكن إجراء مصالحة مع "عصابات إرهابية مسلحة"؟ كما أن القتل، والقتل المضاد، وسّع الشرخ الوطني أضعافًا مضاعفة، وبما يكفي لجعل الرواية المقابلة لرواية الثورة، والخاصة بالنظام وأتباعه، ذات تاريخ ومصداقية ومظلومية خاصة بها، وفي كل ذلك، لعب الإنكار دورًا مهمًّا في حرف بوصلة الواقع، وتحريف مفهوم الحق والحقيقة، بحيث بات لكل طرف أحداثه وإحداثياته، وروايته المدعّمة بالحوادث والتواريخ والشواهد، لما يجري وعمّا يجري، ومن نتائج الإنكار انقسام عالم السوريين

[60] حول جوزيف غوبلز انظر الرابط - http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=224122&date=01092010.

الواحد إلى عالمين منفصلين ومتناقضين واقعيًّا؛ مما يجعل إعادة اللحمة الوطنية، ووضع الإطار الوطني الجامع، مسألة في غاية الصعوبة في المرحلة الانتقالية، وفي مستقبل سورية المنتظر.

ب- ثورة الأطفال

لم يكن لأكثر الرؤى تشاؤمًا أن تتوقع استمرار الثورة السورية ما يزيد على خمس سنوات مأساوية، دون أن يتنحّى رأس النظام أو يسقط، في الوقت الذي لم يكن فيه أكثر البشر إجرامًا أن يتصور حجم الإجرام الكامن في نظام الأسد، والصادر عنه بحق مجتمع الثورة وأطفالها ونسائها؛ فما أثبته النظام السوري من انعدام أي حس وطني، أو أخلاقي، أو إنساني، تجاه شعبه بالذات، يبزُّ روايات التاريخ الحديث والمعاصر عن الطغاة ومآسي الشعوب بطغاتها. والمدهش في وضع الثورة السورية وأحوالها، أنّ إنسانًا يعيش في القرن الواحد والعشرين، لم يكن ليتوقع ارتكاب كل هذه المجازر، باستخدام كل أنواع الأسلحة، وتجاوز كل الخطوط الحمر، دون أن يعمل العالم على وضع حدّ لهذه المأساة، فكأننا نعيش في جزيرة معزولة عن الكوكب، وليس في عالم "القرية الصغيرة" المعولم!

أطفال سورية هم مبتدأ هذه "الثورة المستحيلة"، وهم ضحاياها الأبرز. وربما تكمن إحدى العلامات الفارقة للثورة السورية، عن باقي الثورات الكبرى في التاريخ الحديث، كالإنكليزية والأميركية والفرنسية والروسية، في حجم استهداف الأطفال فيها، وحضورهم الدائم في مشهدها، وحتى في إطلاق شعلتها وصناعتها؛ فاعتقال الأطفال، وتعذيبهم، وقتلهم، وتشويههم، واغتصابهم، واستخدامهم دروعًا بشرية، وارتكاب المجازر الجماعية بحقهم، فظائع تصدرت مشاهد الثورة منذ انطلاقها، وبدت تلك الوحشية كاستراتيجية متعمَّدة، أراد النظام من انتهاجها كسر إرادة الثائرين، وإرهابهم، ومنع غيرهم من الاحتجاج؛ لذا شملت تلك الاستراتيجية ضرب نقاط ضعف المجتمع الثلاث: مقدسات الناس وأعراضهم وأطفالهم.

كان لكتابة أطفال درعا على حيطان مدارسهم، ثم اعتقالهم وتعذيبهم، و"رمي رئيس فرع الأمن السياسي (عُقُل وطرايح) الوجهاء الدرعاويين في سلة الزبالة، وسماع الأمهات الدرعاويات كلامًا من رئيس الفرع لا

يليق حتى بأمهات (الكرخانات) أن يسمعنه"[61] أثرٌ كبيرٌ في اشتعال الثورة، وبدء دينامية جديدة خاصة بالغضب؛ نتيجة انتهاك الكرامة بهذا الشكل "ثلاثي الأبعاد" كما أشرنا أعلاه، ثم كان لمقتل حمزة الخطيب، بعد أقل من شهر على احتجاجات درعا، وبطريقة وحشية غير مسبوقة في تاريخ سورية والثورة السورية، أثرٌ بالغ في الرأي العام المحلي و العالمي. إلا أنه بعد مجزرة "الحولة"، بشكل خاص، توضحت استراتيجة النظام في ضرب أطفال سورية، كجزء من استراتيجية أكبر، تكشف عن أقسى أنواع الجرائم وحشيّةً، وأحط أشكال الطائفية ممارسةً في ضرب مجتمع الثورة، كما توضح شيئًا آخر بعد تلك المجزرة، هو تصنُّع المجتمع الدولي "العجز" عن اتخاذ أيّ إجراء عقابي جدّي للنظام السوري؛ وهذا يعني منح النظام السوري غطاءً دوليًّا لإطلاق وحشيته في سورية دون أي رادع، أو خوف من حساب، كل ذلك بذريعة الفيتو الروسي والصيني!

بعد ذلك توالت المجازر، وتنوعت أشكالها وأساليبها وأدواتها، بعد أن اعتاد العالم على الخط التصاعدي للقتل الذي اعتمده النظام، كاستراتيجية تأهيل للبشرية؛ للتكيّف واعتياد سماع أخبار القتل في سورية، نذكر من تلك المجازر، تمثيلًا لا حصرًا، مجزرة "داريّا" ومجزرة "التريمسة" ومجزرة "بانياس" و"حِلفايا"، وصولًا إلى مجزرة الكيماوي في الغوطتين: الشرقية والغربية، والتي راح ضحيتها أكثر من 429 طفلًا سوريًّا.[62]

تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن الأطفال هم أكثر المتضررين من الصراع الدائر في سورية، حيث وصل عدد اللاجئين من الأطفال في آب/ أغسطس 2013، إلى مليون طفل، فيما نزح مليونان آخران داخل بلادهم، ويشكل الأطفال ما لا يقل عن نصف العدد الإجمالي للاجئين السوريين، كما تؤكد الإحصاءات أن هناك 740 ألف لاجئ سوري تقل أعمارهم عن 11 عامًا، وقد لجأ معظمهم إلى لبنان والأردن وتركيا والعراق

[61] - جمال باروت، ص306.

[62] - للاطلاع على أرقام الضحايا من الأطفال في الثورة السورية منذ انطلاقها انظر تقرير المركز السوري لحقوق الإنسان على الرابط: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/children#.UmeJPHAwd5s.

ومصر. ويعلق "أنطوني ليك" مدير وكالة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) على ذلك بالقول: إن المليون لاجئ ليس رقمًا كسائر الأرقام، إنه طفل حقيقي، انتزع من بيته، وحتى -ربما- من عائلته، ويواجه الأهوال.[63]

أمام أي مرحلة انتقالية، أو تفاوضية، مقبلة في سورية مهمات صعبة جدًّا؛ فإنِ استطاع السوريون الحفاظ على وحدتهم السياسية أمام خطة "حرق البلد" التي اعتمدها النظام، كخيار وحيد وبديل عن "حكم الأسد"، سيجد السوريون ما هو أصعب بكثير من ترميم البنية التحتية والاقتصادية لسورية، وهو الدمار النفسي والجسدي والعقلي الهائل الذي خلّفته الحرب على أطفال سورية بوجه خاص، وظهور "جيل ضائع"[64] ومشتت في دول الإقليم والمحافظات السورية، جيل خسر ثلاثة أعوام من الدراسة، وأعوامًا مضاعفة من البناء العاطفي والنفسي والاجتماعي، وقد يخسر هذا الجيل مستقبله كاملًا إن لم نتمكن؛ ويتمكن العالم معنا، من انتشاله من مستنقع العنف والقتل، والحقد والانتقام، الذي عاشه، أو شاهده، أو استبطنه؛ نتيجة للأوضاع التي ألمّت به.

تمنَّى عالم النفس الفرنسي "بيير داكو" في كتابه "الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث" أن يصبح عدد الأطباء النفسيين بعدد العقداء في الجيش؛ كي يتمكنوا من معالجة، ومتابعة المشكلات النفسية المعقدة للإنسان، الناجمة عن ضغط الحضارة المعاصرة"؛ ونحن نتوقّع أن ما يحتاجه أطفال سورية تحديدًا، يتجاوز تمنيات بيير داكو، ويتطلّب تضافرًا إنسانيًّا وعملًا جديًّا وشاقًّا؛ لمعالجة التشوّهات والعُقد والانحرافات والأمراض التي تتركها هذه الحرب الطويلة على أطفال سورية.

---

63 .انظر الرابط - http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/08/23/.

64 - انظر، تقرير الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أطفال سوريا: جيل ضائع؟ تقرير عن الأزمة خلال عامين: مارس/آذار 2011- مارس/آذار 2013، كتاب نسخة إلكترونية pdf4ه3، ولا سيّما ص

ج- إسلاميو الثورة

يتميز الإسلام السنّي في العالم عن غيره (وهو دين الأكثرية الثقافية في سورية)، بعدم وجود هيئة دينية زمنية عليا ثابتة، واحدة وواضحة، تشكل مرجعية فقهية على طريقة ما يمثله خامنئي -مثلًا- للإسلام الشيعي؛ هذا التعدد (المرجعي) كان عاملًا من عوامل عدّة أخرى، ساهمت في عدم تحول السنّة في سورية إلى طائفة متراصّة، على الرغم من كل العنف الممارس من قبل النظام السوري، والموجّه بشكل أساسي ضد الأكثرية السنّية. لكنّه، من جهة أخرى، فسح المجال أمام قبول "الخامة" الإسلامية في سورية لعدد كبير من الأشكال المتنوعة للإسلام، والمرجعيات الإسلامية المتناقضة، التي انقسمت بين إسلام رسمي مؤيد للنظام: (محمد سعيد رمضان البوطي والمفتي أحمد حسون مثالًا)، وإسلام محايد: (حركة القبيسيات مثالًا)، وإسلام وسطي معتدل يقبل الديمقراطية والدولة المدنية: (الإخوان المسلمين مثالًا)، ثم إسلام سلفي حركي: (السروريون والعرعور مثالًا)، وإسلام سلفي جهادي، تابع للقاعدة، ويدور في فلكها، كجبهة النصرة، أو منشق عن القاعدة، وأكثر تنظيمًا وعنفًا و"ثروة" منها، كما هو الحال مع الدولة الإسلامية "داعش" التي يقودها "خليفة المسلمين" الجديد أبو بكر البغدادي.

ومثلما لعبت عوامل معقدة؛ أهمها الحل الأمني/ العسكري الذي اعتمده النظام، في تحول الثورة السلمية إلى ثورة مسلّحة، كذلك أدت عوامل عدة إلى أن يعلو صوت السلفيين، ثم السلفيين الجهاديين في الثورة ، ومن بين تلك العوامل أيضًا "تعثر مسارات الحل في الأفق السياسي الداخلي، واستعصاء عملية التغيير السلمي، وفشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حلول توافقية لإيقاف شلالات الدماء التي ما زالت تتدفق، ما أسفر عن دمار كبير في الداخل وملايين المهجرين وعشرات الآلاف من القتلى والمعتقلين.."[65] وفي كل ذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار معادلة التناسب الطردي بين زيادة العنف المادي والرمزي و زيادة التشدد الديني، وقبول الأشكال الدينية المتطرفة والأصولية، فكلّما زاد مستوى العنف والقتل والتشريد والتجويع وغيره، كلّما زادت القابلية المبدئية للمعتدل لأن يصبح متطرفًا، ولا سيّما أن الدين يصبح أهم ملجأ روحي

[65] - محمد أبو رمان: الإسلاميون والدين والثورة في سوريا، مؤسسة فريدرش ايبرت، مكتب الأردن والعراق/ مكتب سوريا، 2013، الموقع الإلكتروني www.fes-jordan.org، كتاب نسخة إلكترونية، غير مخصص للبيع، ص8

للبشر في الأزمات والحروب، ونضيف إلى كل ذلك، ما بات واضحًا -اليوم- من أن الإسلام الجهادي العنفي، ممثلًا بـ"داعش" أكثر من غيرها، إسلام يعتمد استراتيجية متكاملة، تقوم على تحويل "جهاد النخبة" إلى جهاد الأمة، والاستفادة من "استمرارية الصراع" لأجل ذلك الهدف.

هذا الوضع الخاص بالعلاقة مع الإسلاميين، يعرفه جيدًا النظام السوري؛ وذلك على نحو تجريبي، يعود إلى الثمانينيات من القرن المنصرم، وإلى حرب العراق 2003 ، ويعرفه على نحوٍ غرائزي أيضًا، ويعود ذلك إلى الغريزة الطائفية العميقة لدى النظام؛ لذلك مضى نظام الأسد في خطين متوازيين، ومتكاملين في النتيجة: الخط الأول إطلاقه العنف المفتوح ضد مجتمع الثورة، ولا سيّما الفئة السنيّة منه، والخط الثاني إطلاقه سراح المعتقلين السياسيين، الإسلاميين حصرًا، من سجن صيدنايا[66] والذين وصل عددهم إلى 1200 معتقل، بحسب بعض التقارير، وكان الإفراج عبر عفو رئاسي في 31 أيار/ مايو 2011، حيث يعرف النظام، من خلال الخبرة والتجربة المديدة في سورية والعراق ولبنان، قيمة الخدمة التي سيقدمها الإسلاميون له، بحمل السلاح، وعسكرة الثورة، وأسلمتها، ثم نقلها إلى الحيّز الطائفي والعنفي الذي يريد.

كان من أبرز المُفرج عنهم في العفو الرئاسي المذكور "زهران علوش"، قائد "لواء الإسلام" والذي بويع -في ما بعد- كقائد لـ"جيش الإسلام" الناجم عن توحّد 43 فصيلًا عسكريًّا، ويضم -اليوم- 30 ألف مقاتل تقريبًا، ومعه "حسّان عبود" (الملقّب بأبي عبدالله الحموي)، قائد "حركة أحرار الشام"، والتي يُعتقد بأنها تُشكّل أكبر لواء عسكري في سورية، إذ تضم نحو 18 ألف مقاتل، وكذلك "عيسى الشيخ"، قائد ما يُعرف بـ"لواء صقور الإسلام"، والذي يبلغ عدد مقاتليه 9 آلاف مقاتل، إضافة إلى أبي محمد الفاتح الجولاني "أمير جبهة النصرة" التي يعتقد أنها أصغر تلك المجموعات، وتشكّل تلك المجموعات -بمجملها- حوالي 60في المئة من مقاتلي المعارضة اليوم، (نهاية 2013) وفي الواقع لم يمض وقت طويل على خروجهم من السجن، قبل أن يؤسس الأصدقاء الثلاثة أكبر ثلاثة تشكيلات عسكرية معارضة على امتداد سورية، حتى أُعلِن عن تشكّل "صقور الشام" في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2011، وتشكل 'لواء الإسلام' في شهر آذار/ مارس من

[66] - أبو رمان، ص25- 34-35.

عام 2012، وبدأ تشكيل 'لواء أحرار الشام' في 25 تموز/ يوليو من عام 2012، بينما عاد صديقهم الرابع (الجولاني) من رحلة إلى العراق في الفترة ذاتها؛ ليؤسس 'جبهة النصرة'.[67]

"يحيل باحثون ومراقبون انتشار الفكر السلفي، خلال الفترة الراهنة، إلى طبيعة الثورة المسلحة نفسها، التي انطلقت من الأرياف، وانتقلت إلى المدن الرئيسة، أو (التي خرجت من الجوامع وليس الساحات)؛[68] ما سهّل قبول السلفية، وساعد -في ذلك- غياب التنمية، وضعف العجلة الاقتصادية في هذه المناطق، وارتفاع وتيرة المشاعر الطائفية تجاه النظام...، وهي حيثيات واقعية، يمتلك الفكر السلفي إجابات مباشرة عنها، سواء على المستوى العقدي أم الاجتماعي والثقافي."[69] كما "يحيل الباحث السوري عبد الرحمن الحاج تشكل التربة الخصبة لنمو بذور السلفية الجهادية في سورية إلى حقبة التسعينيات، إذ يرى أن سياسات الخصخصة التي لجأ إليها النظام السوري، خلال تلك الفترة، وما خلفته من تهميش وفقر وأوضاع اقتصادية صعبة في الأرياف والأطراف، بالتوازي مع سياسات النظام السوري الداعمة للمقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان، كل ذلك ساعد في تدعيم ثقافة دينية محافظة في هذه المناطق، متقبلة للأفكار الراديكالية، مع حرمان الإسلام المعتدل المديني من العمل المؤسساتي والسياسي والعلني. ومثل تلك التربة، أو الشروط الموضوعية، سهّلت تكوّن الجذور الأولى لأفكار السلفية الجهادية عمومًا، وسهّلت لها الأمر -

---

[67] - انظر مجموعة الجمهورية للدراسات، مقال لباسل الجنيدي بعنوان، قصة "أصدقاء صيدنايا": أقوى ثلاثة رجال في سوريا اليوم!، على الرابط http://therepublicgs.net/2013/10/16/%D9%82%D8%B5%D9%91%D8%A9-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84/.

[68] - منذ بداية الثورة رأى الشاعر السوري الكبير "أدونيس" في عدة مقابلات ولقاءات ومقالات متنوعة أنه لا خير في ثورة تخرج من الجامع، وحول هذا الموضوع انظر مساهمة نقدية للكاتب في جريدة الحياة بعنوان "الثورة والجامع" على الرابط http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2011/06-June-2011/06-General/2011-06-27/27p10-03.xml.html.

[69] - أبو رمان، ص25. وحول التدين والتدين السلفي في سورية انظر، جمال باروت، ص-ص 330- 336.

لاحقًا- سياسات النظام السوري نفسه، التي كانت في منزلة الأب الروحي للقاعدة، خلال فترة الحرب الأميركية على العراق في العام 2003".[70]

يمكننا اعتماد التقسيم الذي وضعه الباحث "محمد أبو رمان"؛ لتوضيح الأجندات الإسلامية في الثورة السورية والتفريق بينها، حيث يمكن التمييز بين خمس أجندات رئيسة: الإخوانية، السلفية، السلفية الجهادية والقاعدة، الأجندة المشيخية- الصوفية، وأخيرًا الإسلامية الوسطية العامة، وسنوجز التعريف بهذه الأجندات على الشكل التالي:

1- الأجندة الأخوانية مدنية بمرجعية إسلامية، وتحرص أولًا على إسقاط النظام الحالي، بالتوازي مع إعادة بناء وترميم مؤسسات الجماعة وحضورها الحركي والسياسي، ودعم العمل المسلح، وتأسيس بعض المجموعات المرتبطة بها. وتحظى -حاليًا- بعلاقات وطيدة مع تركيا وقطر، وتستفيد من دعم هذه الدول سياسيًّا ولوجستيًّا وإعلاميًّا، وقد تحدثت بوضوح، عبر بيانات عدة، قديمة وحديثة، عن نظام ديمقراطي بمرجعية إسلامية، وعن الالتزام بتداول السلطة والتعددية الحزبية والسياسية والدينية والثقافية.

2- الأجندة السلفية إقامة الدولة الإسلامية، ويعبر عنها، على الصعيد العسكري، "الجبهة الإسلامية" التي تتشكل من أحرار الشام، والفجر، والطليعة المقاتلة، ولواء الحق وغيرها، وتتوافق معها فصائل أخرى ضمن جبهة التحرير الإسلامية، مثل: كتائب التوحيد والفاروق، والفاروق الإسلامية، وصقور الشام، ولواء الإسلام. وعلى الصعيد المدني تمثلها هيئة الشام الإسلامية، والسلفية الحركية، وجمعيات مشاركة في العمل الخيري والإغاثي والدعوي والتعليمي، تنتمي بعض فصائلها إلى لجيش الحر وتتوافق جميعها على مبدأ "تطبيق الشريعة الإسلامية"، يشارك بعضها في تأسيس ودعم الهيئات الشرعية التي تتولى القضاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الصعيد الأيديولوجي والسياسي تطرح أغلب فصائلها مفهوم الدولة الإسلامية، بوصفها النظام

[70]- أبو رمان، ص 34.

السياسي المنشود، وتتجنب معظمها إعلان القبول بالنظام الديمقراطي، وإن كانت لا تمانع في إجراء الانتخابات الدورية، وتشكيل مجالس نواب والقبول بالآليات الديمقراطية.

3- أجندة القاعدة- إقامة الخلافة ومنظور الصراع العالمي: تمثلها "الدولة الإسلامية في العراق والشام" و"جبهة النصرة"، مع وجود اختلافات جزئية "تكتيكية" بينهما في التعامل مع مرحلة الثورة، والعلاقة مع المجتمع والدولة، وتنظر للصراع السوري من الزاوية العقائدية والطائفية بالدرجة الأولى، فهو صدام مع نظام طائفي- نصيري، ومع الشيعة وإيران وحزب الله، وتتحدث هذه الفصائل، لا بوصفها تعبر عن الشعب السوري وتطلعاته للحرية والديمقراطية، بل بوصفها تمثل المسلمين السنة، في سورية وخارجها، وتمزج بين الصراع المحلي والإقليمي والعالمي؛ فمعركتها معركة معسكر الإسلام ضد معسكر الكفر.

4- الأجندة المشيخية- الصوفية: وهي جماعات تتبنى نمط من الإسلام أقرب إلى الصوفية بوجه عام، دورها في العمل المسلح كان ضعيفًا وضبابيًّا، تنتشر في دمشق وحلب بشكل أساسي، ولا توجد أحزاب أو قوى سياسية تقدم لنا تعريفًا واضحًا لأجندات هذه الجماعات وتصوراتها الأيديولوجية للنظام السياسي المنشود، لكن واقعها واهتماماتها توضّح غلبة الاجتماعي على السياسي، وتركيزها على العمل الدعوي والخيري والتربوي، مع اختلاف وتباين التصوّرات التي تقدّمها للنظام الإسلامي المنشود، ما بين القبيسيات (اللواتي لزمْنَ الصمت بوجه عام) وبين جماعة زيد التي تتحدث عن الهوية الإسلامية، وشارك بعض أفرادها -من أتباع الشيخ أسامة الرفاعي- في العمل المسلّح، ولا سيّما بعد أحداث كفر سوسة في عيد رمضان 2011، وهناك المؤسسة الإسلامية الرسمية التي تتحالف مع النظام وتدافع عن شرعيته ضد الثورة.

5- الإسلاميون الديمقراطيون: وهم جماعات تشارك الأخوان المسلمين في قبول الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة، وتكريس مبدأ المواطنة، مثل التيار الوطني السوري، وأبرز منظريه الدكتور عماد الدين رشيد، وحركة العدالة والبناء، وهي جماعات منفتحة على التيارات

كافة، مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لسورية، ويتعهّد التيار الوطني بمشاركة الجميع، واحترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، والاهتمام بالوحدة الوطنية، ويختلف عن التيارات الإسلامية الأخرى، بوصف الإسلام أحد مكونات الهوية السورية، وبالتالي؛ تكون الشريعة أحد مصادر التشريع، وليست المصدر الوحيد، كما تقول عدة قوى إسلامية أخرى.[71]

من بين تلك الأجندات، لا يؤثر على مستقبل سورية أو يساهم في خراب الثورة السورية وتحطيم الغطاء الوطني للسوريين، سوى أجندة الإسلام السلفي الجهادي، التابع للقاعدة أو المنشقّ عنها، والذي يدور في فلكها، كما لا يقدم الخدمات الكبرى والجليلة للنظام وحلفائه الإقليميين والدوليين سوى هذا النوع الإشكالي من الإسلام، وهو -أيضًا- إسلام بحث عنه النظام منذ بداية الثورة، وقدّم له كل الشروط العنفية والتسهيلات الحركية؛ ليوجد ويُكالسكين في جسم الثورة، وفي الوقت الذي تعاني سورية من دموية النظام الطائفي الذي مثّله بلا توقف نظام الأسد؛ فقد باتت تعاني -اليوم- من حضور هذا الإسلام الطائفي المقابل، والذي لا يقلّ طائفية وإرهابًا عن نظام الأسد، مع ميزة تخصه وحده هي الفوبيا العالمية والمحلية من التطرف الإسلامي، والخوف الحقيقي الذي يتركه في قلوب السوريين جميعًا وليس الأقليّات فحسب، ولا سيّما بعد العنف المشهدي والإجرامي في سلوكه، إضافة إلى تزكية الدعوى القاتلة للنظام حول فكرة البديل عنه.

إن استمرار الصراع المسلح لفترة طويلة، مع حفاظ الاحتجاجات على سماتها الراهنة، وفي ضوء الأجندات الإقليمية، سيبقى الحضور السلفي الجهادي فاعلًا ورئيسًا، ومن المحتمل أن تتعزّز حالة الصدام والصراع بين التيارات الإسلامية (كما هو الحال مع "داعش" اليوم)، على وقع الخلافات الأيديولوجية والفكرية، وتحديدًا ما يتعلق بإدراة المناطق "المحررة"، وهو الصراع الذي بات حاضرًا بكل العنف والإكراه الداخل فيه، بين الدولة الإسلامية في العراق الشام من جهة، وقوى إسلامية أخرى من جهة ثانية، ونحن نرى كيف أن تطور قدرات "داعش"، وامتدادها الإقليمي، وتهديدها الفعلي

[71] - أبو رمان، بتصرف، ص50 -ص55.

للمناطق الإقليمية المجاورة، بات معززًا لدور الأجندات الدولية في مواجهتها، سواء أكان عبر دعم الفصائل السنية الأخرى (تجديد حالة الصحوات كما كانت في العراق)، أم عبر التدخل الجوي المباشر، مثلما شهدناه من ضربات أميركية محدودة لـ"داعش" على حدود كردستان العراق؛ كل ذلك -بالمحصلة- ما يحصد ثماره النظام الانتدابي الأسدي، بينما تمضي سورية الواحدة نحو منحدرات التفكك، والطائفية المظلمة، والأفق المجهول.

4- الخلاص السوري- عالم مغلق وتاريخ مفتوح

بلغة "عقل التاريخ" الهيغلية؛ فإن الثورة السورية، على الرغم من مآسيها وآلامها، إلا أنها تمضي في المآل التاريخي الصحيح لوعي الحرية، وبلغة كارل ماركس الذي قال بـ: "أنّ البشر يغيرون التاريخ، ولكن ليس على أهوائهم؛ فإنّ التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية السياسية -التي سادت في عهد الأسدين- في طريقها إلى الزوال، بغض النظر عمّا إذا كان البديل المقبل على هوانا، أم لم يكن، ولكن اللحظة التاريخية لانطلاق الثورة، وصعودها، جاءت معاكسة للحظة التاريخية التي تعيشها القوى الفاعلة في العالم، وعلى رأسها أميركا؛ مما جعل ثمن التغيير أكبر، وزمنه أطول، في ظل الانغلاق السياسي الذي أصاب العالم خلال مسار الثورة السورية؛ فعنف النظام السوري، المتأصّل في تاريخه وتكوينه، لم يكن ليأخذ كل هذا "المجد" والاستطالة والعمق والتأثير، لولا الغطاء الدولي "الاضطراري التكيّفي" من جهة، و"الاختياري الموجَّه" من جهة أخرى، والناتج عن المحصلة الصفرية للتضارب السياسي بين الدول المؤثرة، في لحظة تراجع تاريخي للدور الأميركي في العالم، واقتناص الدول الرأسمالية الصاعدة كروسيا والصين، أو الإمبراطورية الدينية كإيران، للفرصة التي قدمها النظام السوري لهم على طبق

من ذهب، وقد عبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن ذلك حرفيًّا، عندما قال عن الرئيس السوري بشار الأسد لأحد مستمعيه، مبررًا تمسكه به حتى النهاية" إنّ "هذا الولد أتى بالعالم أجمع إلي".[72]

التاريخ السوري اليوم مفتوح على كل الاحتمالات، بوصف الفاعلين الحقيقيين في صناعة مستقبل سورية، أي: الشعب السوري، ليسوا منقسمين على أنفسهم فحسب، ويعيش نصفهم الجوع والتشرد والحصار والنزوح والهجرة، وجزء كبير منهم في المعتقلات، وإنما لا يملكون-كذلك- من التغيير الذي صنعوه بدمائهم سوى الإرادة، أما شكل التغيير وأدواته وطرائقه فهي موزعة بين قوى إقليمية ودولية متنازعة، وتشد كل منها محور التغيير باتجاهها، ومادامت مصالح القوى الكبرى، ولا سيّما أميركا، تمضي في مسارها دون خسائر تذكر، فضلًا عن الخدمات الجليلة التي يقدمها بقاء النظام الضعيف أكثر من غيابه؛ فإنّ مسار الصراع السوري لن يمضي إلا باتجاه زيادة التفكك في نسيج السوريين، وانحسار الغطاء الوطني عنهم، مع تحول الرئيس السوري إلى أمير الحرب الأقوى بين عدة أمراء آخرين، لكل منهم مربطه الخارجي، وأجندته الداخلية. وفي الواقع إنّ المسارات والخيارات الإجبارية التي وضع النظام السوري شعبه فيها، لن تأتي بخير وطني عام، أو خاص بأحد، لا النظام ولا الطائفة العلوية التي يحتمي بها، ولا غيرها من الطوائف الأقلية أو الأكثرية، بل إنّ هذا الواقع الصلب هو ما تتحطم عليه إرادة جميع السوريين الأحياء؛ ليمضي وكأنه في العماء، ضد كل الرغبات -مجتمعة- أو فوقها، وبالتأكيد، دونها.

[72] - راغدة درغام في مقال بعنوان "أسوأ استثمار أمريكي في مستقبل العلاقات الأمريكية – العربية. على الرابط http://alhayat.com/OpinionsDetails/544143.

خامسًا: خاتمة

هناك شجرة احتمالات قابعة في الأفق السوري، لكل من فروعها شكله المختلف، وتداعياته وآثاره المختلفة على أرض الواقع، وعلى مستقبل سورية والسوريين، وعلى شكل المرحلة المقبلة وطبيعتها أيضًا؛ فسيناريو بقاء الأسد -كاحتمال أول- لن يؤدي إلا إلى نمو التطرف الإسلامي و"تقعيده"، إضافة إلى التطرف الطائفي بشكل عام، الأمر الذي سيعزز -على المدى الطويل- التوجه نحو التقسيم، كممر إجباري للحل، بل إلى انحلال الكيان السوري وتفككه. أما الاحتمالات الأخرى، في حال رحيل الأسد، فتتوزع بين نظام المحاصصة الطائفية على الطريقة اللبنانية، أو النظام شبه الفدرالي على الطريقة العراقية، أو نظام اللامركزية الإدارية مقابل المركزية السياسية، أو نظام يجمع بين عدة خصائص من الأنظمة السابقة، دون أن يصبح واحدًا منها، ولكن غير المتوقّع - إن قيض للحرب الأهلية والطائفية التي تعيشها سورية أن تنتهي قبل التفكك الكامل والشامل للبلد- هو عودة الديكتاتورية الشمولية السابقة، التي مثلها دائمًا نظام الأسدين، إلى الحياة، وإذا كانت رغبة السوريين الأحياء -اليوم- تتأرجح، في النظر إلى المستقبل، بين استعادة، وكسب، الحقوق السياسية والثقافية، وغيرها، المرتبطة بالطائفة والمذهب والإثنية، وبين الرغبة بدولة مركزية قوية، تضم الجميع ضمن إطارها السياسي؛ فإن الواقع الذي لا يحقق جميع الرغبات، إن لم يأتي عكسها، يفرض على جميع الفاعلين السياسيين في سورية التفكير في استراتيجيات جديدة؛ لنقل القضية السورية إلى قضية تحرر وطني وإنساني، ومواجهة التعقيد الحاصل، والأجندات الدولية والإقليمية المتضاربة، التي تجعل سورية ساحة للإرهاب "الداعشي" و"الحالشي" والأسدي والإيراني وغيره، والتفكير العملي في ما يجب علينا فعله؛ لكي نصنع الدولة من رماد المزرعة الأسدية، ونبني الشعب السوري الواحد من رماد الطائفية؛ فبين التماسك المطلق الذي تمثله الديكتاتورية الشمولية، والانفراط الكامل الذي تمثله المحاصصة الطائفية، ونقل الطوائف إلى حيّز السياسة، يمكن للسوريين أن يصنعوا ديمقراطية وطنية توافقية، تقوم على الائتلاف الواسع، بدل الاستبعاد السياسي والثقافي، وترتكز على التعدد الطائفي والتنوع الإثني، دون أن تجعله قاعدة للتنازع على الدولة، ثم تؤكد الحقوق الطائفية والعرقية، ولكن بعد

"دسترتها"، ونزع الحالة الخصامية من قلبها، ودمجها في الأساس العقدي لحقوق المواطنة المتساوية بين الجميع، كما لا بدّ من الاعتراف بالواقع المعقد الذي تقوم عليه كل الديمقراطيات في العالم؛ لكي نتجاوز الإنكار المديد الذي خلفته الديكتاتورية الأسدية، نحو التعدد الأصيل في الهوية السورية، ونحو المختلفين في الوطن، الذين ستفرض مصلحتهم -في المحصلة- اعترافهم باختلافهم، وبأهمية هذا الاختلاف في بناء الدول على الأساس الوطني والديمقراطي.

قائمة المراجع

1- غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى 1979.

2- فان دام، نيقولاس، الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، الطبعة الالكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

3- عثمان، هاشم، الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى تشرين الأول/ أكتوبر 2001.

4- جمال باروت، محمد، العقد الأخير في تاريخ سوريا، جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، الطبعة الأولى، بيروت، آذار/ مارس 2012.

5- زين العابدين، بشير، الجيش والسياسة في سوريا (1918- 2000)، دراسة نقدية، دار الجابية، ط1 2008.

6- صاغية، حازم، البعث السوري، تاريخ موجز، دار الساقي، بيروت- لندن، الطبعة الأولى 2012.

7- سيل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة العاشرة 2007.

8- الحاج صالح، ياسين، السير على قدم واحدة- سوريا المُقالة، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى 2012.

9- أرنْدت، حنّة، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، مراجعة رامز بورسلان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2008.

10- بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.

11- أبو رمان، محمد، الإسلاميون والدين والثورة في سوريا، مؤسسة فريدرش ايبرت، مكتب الأردن والعراق/ مكتب سورية، 2013، كتاب نسخة إلكترونية.

12- تقرير الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أطفال سوريا، جيل ضائع؟ تقرير عن الأزمة خلال عامين: آذار/ مارس 2011- آذار/ مارس 2013، كتاب نسخة إلكترونية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies